

العربية السعودية

معاهدات اتفاقيات









341.253  
A65cA

المملكة العربية السعودية

وزارة المالية

# اتفاقيات

شركات استثمار البترول ومستخرجاته والمعادن

الطبعة الاولى

عام ١٣٥٩

مطبعة الحكومة

cat. 22 June 1953



# الامتياز العربي السعودي

لإستثمار البترول ومستخرجاته

في شرق المملكة العربية السعودية



مرسوم رقم ١١٣٥

## بإعطاء امتياز استخراج البترول

نحن عبدالعزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية  
بعد الاعتماد على الله تعالى . وبعد الاطلاع على الاتفاقية الموقع عليها في جدة  
في اليوم الرابع من شهر صفر عام الف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية بين وزير  
ماليتنا وبين المستر ل. ن هاملتون ممثل شركة زيت ستندرد في ولاية كاليفورنيا  
الأمريكية . وبناء على موافقة مجلس الوكلاء أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى — يرخص لشركة زيت ستندرد في ولاية كاليفورنيا (ستندرد  
اويل كومباني اوف كاليفورنيا) باستثمار البترول ومستخرجاته في القسم الشرقي  
من مملكتنا العربية السعودية ضمن الحدود وبمقتضى الشروط والاحكام الواردة  
في الاتفاقية الموقع عليها بين وزير ماليتنا وبين ممثل الشركة المذكورة في جدة  
في اليوم الرابع من شهر صفر عام الف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية .

المادة الثانية — نصادق على الاتفاقية المشار اليها أعلاه والملحقة بمرسومنا  
هذا ونأمر بوضعها موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ نشرها .

المادة الثالثة — نصادق أيضا على الاتفاقية الخاصة الملحقة بالاتفاقية الأصلية  
ونأمر بتنفيذها .

المادة الرابعة — على وزير ماليتنا تنفيذ احكام هذا المرسوم .

صدر في قصرنا بالرياض في هذا اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الاول عام  
الف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية . الموافق ٧ يوليو ١٩٣٣

عبد العزيز

بأمر جلالة الملك

نائب جلالتة

فيصل



## الاتفاقية الرئيسية الاولى

عقدت هذه الاتفاقية بين معالي عبد الله السليمان الحمدان وزير مالية المملكة العربية السعودية بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية المسمى فيما يلي (بالحكومة) فريقا اولاً — وبين ل. ن. هاملتون نيابة عن شركة ستندرد اويل اوف كاليفورنيا المسمى فيما يلي (بالشركة) فريقاً ثانياً . وقد تم الاتفاق بهذه بين الحكومة والشركة على الوجه الآتي :

✓ المادة الاولى — تمنح الحكومة للشركة بمقتضى هذه الاتفاقية ووفقاً للشروط الآتي بيانها والخاصة بالمساحة المحدودة ادناه الحق المطلق لمدة ستين سنة ابتداءً من تاريخ سريان مفعولها للتحرى والتنقيب والحفر واستخراج ومعالجة وصنع ونقل ومعاملة واخذ وتصدير البترول والاسفلت والنفط والشحومات للطبيعية والشمع الكريه والسوائل الكربونية الاخرى ومستخرجات جميع هذه المحصولات. من المفهوم على كل حال ان هذا الحق لا يتضمن منح الحق المطلق لمبيع المنتجات الوسخة أو المكررة في داخل المنطقة المشروحة ادناه اوفى داخل المملكة العربية السعودية .

✓ المادة الثانية — ان المنطقة التي يشملها الحق المطلق المشار اليه في المادة الاولى من هذه الاتفاقية هي كامل الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية — من حدودها الشرقية ( بما فيها الجزر البحرية والمياه الساحلية ) الى منتهى الحافة الغربية للدهناء ، ومن الحدود الشمالية الى منتهى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية على شرط انه من النهاية الشمالية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربي للمنطقة المشار اليها في خط مستقيم متجه الى الشمال بانحراف ثلاثين درجة غرباً حتى نقطة ملتقى خط الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية ، وانه من النهاية الجنوبية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربي للمنطقة المشار اليها في خط مستقيم متجه الى الجنوب بانحراف ثلاثين درجة شرقاً حتى نقطة ملتقى خط الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية . من اجل السهولة ستسمى هذه المنطقة ( بالمنطقة المشمولة )

✓ المادة الثالثة — علاوة على منح ( المنطقة المشمولة ) الموضحة في المادة الثانية من هذه الاتفاقية — تمنح الحكومة للشركة بموجب هذه الاتفاقية ايضا حق الافضلية للحصول على ( امتياز زيتي ) يشمل الباقي من القسم الشرقى للمملكة العربية السعودية تمتد الى الغرب من الحدود الغربية ( للمنطقة المشمولة ) الى نقطة اتصال الاراضي الراسية بالطبقات النارية . يتضمن حق الافضلية هذا مالحكومة من حقوق الآن او ماسيكون لها بعد الآن فيما يسمونه بالمنطقة المحايدة المتاخمة للخليج الفارسي الواقعة جنوبا من الكويت . ان صفة حق الافضلية هذا سيتفق عليه فيما بعد . ان المراد من تعبير ( امتياز زيتي ) الوارد في هذه المادة هو امتياز شامل لجميع المنتجات الوارد ذكرها في هذه الاتفاقية . وعلاوة على ذلك فان لجيولوجي الشركة الحق في فحص المنطقة المشمولة بحق الافضلية المشار اليه آنفا ( ماعدى المنطقة المحايدة المشار اليها اعلاه ) وذلك اذا كان هذا الفحص ضروريا او نافعا لاستجلاء الطبيعة الجيولوجية ( للمنطقة المشمولة ) .

محدد المدة

✓ المادة الرابعة — تقدم الشركة للحكومة وذلك في خلال المدة المتفق عليها في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية قرضا مبدئيا قدره ثلاثون الف جنيه انكليزيا ذهبيا او ما يعادلها .

عرض

✓ المادة الخامسة — تدفع الشركة للحكومة سنويا مبلغ خمسة آلاف جنيه انكليزيا ذهبيا او ما يعادلها . لاجل السهولة يعبر عن هذه الدفعة بلفظة ( ايجار سنوي ) وهذا الاجار يدفع مقدما . اذا ايجار اول سنة سيدفع في خلال المدة المتفق عليها في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية . وبعد ذلك وما زالت هذه المقاوله غير ملغاة فان الاجار السنوي يظل مستحق الدفع في رأس كل سنة اعتبارا من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية ويجب أن يدفع خلال ثلاثين يوما من تاريخ بدء كل سنة على انه لدى اكتشاف الزيت بكميات تجارية لن يطالب باى ايجارات سنوية أخرى كما انها لن تكون واجبة الدفع .

اجار سنوي

✓ المادة السادسة — اذا لم تنه هذه الاتفاقية في بحر ثمانية عشر شهرا من تاريخ سريان مفعولها تقدم الشركة للحكومة قرضا ثانيا قدره عشرون الف جنيه انكليزيا ذهبيا او ما يعادلها . ان تاريخ استحقاق هذا القرض سيكون بعد مضي ثمانية عشر شهرا من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية ، انما ستكون للشركة فرصة خمسة عشر يوما من تاريخ الاستحقاق كي تقدم هذا القرض في خلالها .

رضى

المادة السابعة — في مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية لن تكون الحكومة

مكلفة بان تسدد القرض الابتدائي البالغ ثلاثين الف جنيهها انكليزيا ذهباً او ما يعادلها او القرض الثاني البالغ عشرين الف جنيهها انكليزيا ذهباً أو ما يعادلها وانما يكون للشركة الحق في استرجاع مبالغ هذين القرضين بطريقة الخصم من نصف الربح المستحق للحكومة ان لم تكن الشركة قد استرجعت مبلغ هذين القرضين بكاملهما او اى جزء منهما بهذه الطريقة قبل انتهاء هذه الاتفاقية فيكون على الحكومة ان تسدد المبالغ التي لم تسترجع على اربعة اقساط سنوية يدفع القسط الاول في خلال سنة من تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية . وزيادة على ذلك سيبقى للشركة حق الافضلية المشار اليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية نافذا الى أن تكون قد سددت الحكومة جميع المبالغ التي لم تسترجع .

✓ المادة الثامنة — لدى تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية تشرع الشركة في عمل الخطط والتحضيرات للشغل الجيولوجي وترتب العمل ليستفاد من الطقس البارد للقيام بالاعمال الحقلية الفعالة ويصرف وقت الحر في الاعمال المكتبية كجمع المعلومات والتقارير، وفي اى حالة من الاحوال لن يتأخر الابتداء بالعمل الحقلى الحقيقى عن آخر شهر سبتمبر ١٩٣٣ وهذا العمل سيواصل بكل اجتهاد ومثابرة الى ان تبدأ العمليات المتعلقة بالحفر او الى ان تنهى الاتفاقية .

المادة التاسعة — خلال تسعين يوماً من تاريخ الشروع في عمليات الحفر تتخلى الشركة للحكومة عن بقع من المنطقة المشمولة يكون قد تقرر لديها اذذاك عدم المثابرة على ارتيادها او عدم استعمالها بشكل آخر له علاقة بهذا المشروع وكذلك تتخلى الشركة للحكومة من آن لآخر خلال مدة هذه الاتفاقية عن بقع أخرى من المنطقة المشمولة التي قد تكون قررت الشركة آنئذ عدم المضى في استكشافها أو تنقيبها او عدم استعمالها فيما له علاقة بهذا المشروع . ان جميع البقع التي تكون قد تخلت الشركة عنها ستطلق من قيود وشروط هذه الاتفاقية انما يكون للشركة الحق الدائم في استعمال هذه الاراضى المتخلية عنها في تسهيل النقل والمواصلات طول مدة هذه الاتفاقية . وعلى أن لا يكون لهذا الاستعمال الا قليلا من المداخلة في الشكل الآخر الذى يمكن أن تستعمل به هذه الاقسام التي تخلت عنها الشركة .



المادة العاشرة — تبدأ الشركة في العمليات المتعلقة بالحفر حالما يكون قد وجد الموقع الموافق لها وفي اى حال من الاحوال اذا لم تكن قد باشرت الشركة عمليات الحفر خلال ثلاث سنوات اعتباراً من آخر شهر سبتمبر ١٩٣٣ ( بشرط مراعاة احكام المادة السابعة والعشرون من هذه الاتفاقية ) يجوز حينئذ للحكومة أن تنهى هذه المفاولة . وعند ما تبدأ الشركة باعمال الحفر يجب المناورة النشيطة عليها حتى تكون قد اكتشفت زيوت بكميات تجارية او الى أن تكون قد انتهت هذه الاتفاقية، واذا قصرت الشركة عن اعلان اكتشاف الزيت بكميات تجارية في وقته فان التاريخ الذى سيحسب انه صار اكتشاف الزيت بكميات تجارية فيه سيكون هو التاريخ الذى تكون قد اكملت الشركة به حفر بئر او آبار واختبرتها فوجدتها قادرة على اخراج ما لا يقل عن النى طن من الزيت الخام فى اليوم لمدة ثلاثين يوما متتابة وفقا للتعامل المعتبر فى الاراضى الزيتية التى هى من الدرجة الاولى. ان العمليات المتعلقة بالحفر تشمل طلب الادوات والاجهزة وشحنها الى البلاد العربية السعودية وتضمن عمل الطرقات والمخيمات والأبنية والتركيبات والمواصلات وإقامة وتشغيل الآلات والاجهزة ووسائل حفر الآبار الخ .

✓ المادة الحادية عشر — لدى اكتشاف الزيت بكميات تجارية تسلف الشركة للحكومة مبلغ خمسين الف جنيه انكليزيا ذهباً او ما يعادلها وعقب ذلك بسنة تسلفها مبلغاً آخر قدره خمسون الف جنيه انكليزيا ذهباً او ما يعادلها . ان تاريخ تقديم السلفة الاولى يكون هو تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية كما هو منصوص عليه فى المادة العاشرة من هذه الاتفاقية . ويكون تاريخ تقديم السلفة الثانية بعد مرور سنة واحدة من ذلك التاريخ ، وفى كلتا الحالتين تعطى للشركة مهلة ستين يوما عقب تاريخ الاستحقاق لىكى تقدم السلفة فى خلالها . ان كلتا هاتين السلفتين هما على حساب الربيع الذى يستحق للحكومة ، وبناء على ذلك يكون للشركة الحق ان تستردها على شكل استقطاعات من نصف الربيع المستحق للحكومة .

المادة الثانية عشر — بما أنه من المتفق عليه ان الايجار السنوى البالغ قدره خمسة آلاف جنيه انكليزيا ذهباً او ما يعادلها سيدفع لغاية تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية، وبما أنه من المتفق عليه ايضا أن يكون دفع هذا الايجار

السنوات مقدما فمن الجائز أن يكون الأيجار السنوي الأخير المدفوع قبل تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية شاملا مدة متخطية تاريخ الاكتشاف هذا ، وعليه فانه ان كانت هذه المدة تساوى  $(\frac{1}{2})$  خمس السنة او تزيد عنها فان النسبة التي تصيبها من مبلغ الخمسة الآلاف الجنيه الانكليزي الذهب او ما يعادلها المطابقة يكون بصفة سلفة على حساب ريع الحكومة ويكون للشركة الحق في استرجاعها بصفة استقطاعات من نصف الربح المستحق للحكومة .

المادة الثالثة عشر - حالما يصبح مستطاعا ( يعني أنه يعطى للشركة وقت معقول من أجل طلب وشحن أدوات ومعدات اضافية الى البلاد العربية السعودية والشروع بعمل اضافي ) بعد تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية تواصل الشركة عمليات الحفر باستعمالها جهازين على الاقل من الادوات ويستمر السير في هذه العمليات بكل نشاط ومثابرة حتى تكون قد حفرت المنطقة المقررة وفقا لما يجري في الاراضي الزيتية التي هي من الدرجة الاولى او حتى تنهى الاتفاقية .

✓ المادة الرابعة عشر - تدفع الشركة للحكومة ريعا على جميع الزيت الخام المستخرج والمذخر الذي يسيل من حوض الحزن الحقل بعد أن ينزل منه :  
اولا - المياه والمواد الغريبة .

ثانيا - الزيوت التي تلزم للاعمال العادية في مؤسسات الشركة في المملكة العربية السعودية .

ثالثا - الزيوت التي تلزم لصنع كميات البنزين والغاز التي ستعطى للحكومة مجافا في كل سنة وفقا للمادة التاسعة عشر من هذه الاتفاقية .

ان قيمة الربح على كل طن صافي من الزيت الخام ستكون اما :

آ - اربعة شلنات ذهبية أو ما يعادلها أو

ب - بحسب اختيار الشركة وقت دفع كل قسط من اقساط الربح ، دولارا واحدا من عملة الولايات المتحدة الامريكية على الطن الصافي الواحد من الزيت الخام ويزاد على الدولار اى فرق يمكن أن يكون موجودا في سعر القطع بين الكمية التي تعادل الاربعة شلنات ذهبية بحسب معدل سعر القطع خلال الثلاثة الاشهر التي تسبق تاريخ دفع القسط مباشرة وبين كمية دولار وعشرة سنتات من عملة الولايات المتحدة

مثال ذلك ( اذا كان معدل سعر القطع عبارة عن دولار واحد واربعة عشر سنتا من عملة الولايات المتحدة الامريكية لكل اربعة شلنات ذهبية ) أى ان قيمة الجنيه الانكليزى الذهب اصبحت مساوية خمسة دولارات وسبعين سنتا امريكيا ) فان قيمة الربع عن الطن الصافى الواحد من الزيت الخام تصبح دولاراً واحداً واربعة سنتات من عملة الولايات المتحدة .

✓ المادة الخامسة عشر — اذا كانت الشركة تستخرج وتدخر وتبيع اى نوع من الغازات الطبيعية تدفع للحكومة ريعاً مساوياً لثن ( $\frac{1}{8}$ ) حاصلات المبيع من هذه الغازات الطبيعية — من المفهوم على كل حال ان الشركة لن تكون مكلفة بانتاج وادخار وبيع او تصريف اى غاز طبيعي — ومن المفهوم ايضا ان الشركة لن تكون مكلفة بدفع اى ريع عن الغازات التى قد تستعملها فى الاعمال العادية فى مؤسساتها فى المملكة العربية السعودية .

المادة السادسة عشر — يحق للحكومة بواسطة مندوبين عنها مفوضين على الاصول ان تفنش وتدقق الاعمال التى تقوم بها الشركة بموجب احكام هذه الاتفاقية وذلك اثناء ساعات العمل العادية وان تراجع وتحقق كميات الانتاج. تسير الشركة فى قياس كميات الزيت المستخرجة التى تدخر وتسيل من مستودع الحزن الحقل طبقا للعادة المتبعة فى الحقول الزيتية التى هى من الدرجة الاولى وتحفظ بها حسابات صادقة صحيحة وكذلك الحال فى شأن الغازات الطبيعية التى يمكن ان تستخرجها وتدخرها وتبيعها ، ويحق لمندوبى الحكومة المفوضين على الاصول ايضا ان يطلعوا فى جميع الأوقات الملائمة على هذه الحسابات وتسلم الشركة للحكومة — وذلك فى بحر ثلاثة اشهر بعد ختام كل نصف سنة ابتداء من تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية — خلاصة من حسابات نصف تلك السنة ، وبياناً بمبلغ الربع المستحق للحكومة عن نصف تلك السنة — وعلى الحكومة ان تعامل هذه الحسابات والبيانات معاملة سرية ماعدى الارقام التى ترى الحكومة حاجة الى نشرها لاغراض مالية . يدفع الربع المستحق للحكومة فى نهاية كل نصف سنة ابتداء من تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية فى خلال ثلاثة شهور من نهاية نصف تلك السنة . وفى حالة وجود اى اختلاف يتعلق بمبلغ الربع المستحق عن نصف تلك السنة تسلم الشركة للحكومة ذلك الجزء من مبلغ



الريع الذى ليس عليه اختلاف فى خلال المدة المشروط بها اعلاه وبعد ذلك تسوى مسألة الخلاف القائم باتفاق الطرفين واذا لم يحصل الاتفاق على هذا الشكل فيسوى الخلاف بواسطة التحكيم كما هو منصوص عليه فى هذه المقابلة — يجرى دفع اى مبلغ يتقرر دفعه للحكومة بنتيجة هذه التسوية خلال ستين يوما من تاريخ تقريرها .

المادة السابعة عشر — من المتفق عليه أن جميع الدفعات الذهبية المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية سواء كانت جنيهات او شلنات ذهبية ستحسب على قاعدة الجنيه الانكليزى الذهب بحسب وزنها وتقاوئها فى وقت استحقاق الدفعات . ومن المتفق عليه ايضا انه يمكن دفع مقابل العملة الذهبية المنصوص عليها فى هذه المقابلة سواء كانت جنيهات او شلنات ذهبية بالدولار الأمريكى او بالجنيه الاسترلى . ومن المتفق عليه ايضا ان دفع ما يقابل قيمة القرض الاول وايجار السنة الاولى بالعملة الاسترلينية او بالدولار الأمريكى يكون بحسب سعر القطع يوم دفع تلك المبالغ وما عدى ذلك فان مقابل الجنيهات او الشلنات الذهبية التى يستحق دفعها بموجب هذه المقابلة بالعملة الاسترلينية او بالدولار الأمريكى يجرى حسابه على اساس متوسط سعر القطع خلال الثلاثة اشهر التى تسبق تاريخ دفع ذلك المقابل مباشرة .

المادة الثامنة عشر — أن جميع الدفعات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية والتى ينبغى دفعها للحكومة يكون دفعها لها اما راسا او بايداعها باسمها فى أحد البنوك الذى تعينه الحكومة كتابيا وللحكومة أن تغير هذا البنك من وقت لآخر على أن تخبر الشركة بذلك كتابة لكي يكون للشركة متسع من الوقت من أجل دفع دفعات مقبلة للبنك الجديد .

من المتفق عليه ان للحكومة أن تخصص ذلك البنك اما فى البلاد العربية للسعودية أو فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى إنجلترا أو هولنده على أن لا يخصص أى بنك فى البلاد العربية السعودية إلا اذا كان له مكاتب فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى إنجلترا أو فى هولنده الذى بواسطته يمكن تحويل النقود الى البلاد العربية السعودية . وفى حالة ما اذا دفعت الشركة للحكومة دفعة على الاصول أو اودعت المبلغ الخاص بها فى أحد البنوك أو اذا كانت دفعت المبلغ

الى مكاتب بنك لأجل تحويله الى البلاد العربية السعودية تصبح الشركة خالية من كل مسئولية تتعلق بتلك الدفعة .

من المتفق عليه ان يجرى دفع الدفعة الاولى البالغ قدرها خمسة وثلاثون ألف جنيه انكليزي اذهباً أو ما يعادلها (التي هي عبارة عن القرض المبدئي و ايجار السنة الاولى ) خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية الى مكاتب الشركة التجارية الهولندية بمجدة ( البلاد العربية السعودية ) الموجود في نيويورك أو لندن لأجل نقلها على نفقة الشركة بدون تأخير للشركة التجارية المشار اليها لتسليمها للحكومة مقابل حصولها من الحكومة على سند صحيح عن هذه الدفعة ، و اذا لم تدفع هذه الدفعة الاولى ذهباً فاعلم ستدفع بالجنيهات الاسترلينية بحسب سعر القطع في الوقت الذي تدفع فيه الشركة تلك الدفعة الى ذلك المكاتب .

المادة التاسعة عشر — بعد اكتشاف الزيت بكميات تجارية بمدة مستطاعة تختار الشركة جهة في داخل البلاد العربية السعودية لانشاء معمل لصنع كمية كافية من البنزين والغاز تكفي الاحتياجات العادية للحكومة على شرط ان تكون طبيعة الزيت الخام الموجود مساعدة على صنع هذه الحاصلات على اساس تجارى — وذلك باستعمال الطرق العادية في التكسير — وعلى شرط ان تكون كميات الزيت المستثمرة كافية للغرض . من المفهوم أن الاحتياجات العادية للحكومة لن تشمل البيع من جانبها في داخل البلاد وخارجها . تشرع الشركة في انشاء هذا المعمل بعد اتمام الترتيبات الاولى الضرورية وحالما تكون قد استحصلت على موافقة الحكومة على الموقع الذي تقترحه . وفي خلال كل سنة تلى تاريخ انجاز انشاء هذا المعمل ستقدم الشركة للحكومة بدون مقابل كمية من البنزين تبلغ مائتين الف جالون امريكي غير معبئة وكمية من الغاز تباع مائة الف جالون امريكي غير معبئة . من المفهوم انه لن يكون من شأن الوسائط التي تستخدمها الحكومة في استلام هذه المقادير ان تعرقل او تعرض اعمال الشركة للخطر .

المادة العشرون — تستخدم الشركة على نفقتها الخاصة العدد اللازم لها من الحرس والأدلاء بغية المحافظة على مندوبيها وخيماها ومنشأتها . أما الحكومة فتعتمد بمساعدة الشركة مساعدة كلية في تقديم أحسن الجنود والرجال الموجودين عندها وتكلفتهم بمسئولية القيام بهذا العمل وتقدم للشركة كل محافظة معقولة

باجور لا تزيد عن الاجور العادية التي تدفعها الحكومة أو أى اناس آخرين مقابل خدمات مماثلة . من المفهوم أن مصاريف هذه الخدمات تدفعها الشركة للحكومة .

✓ المادة الحادية والعشرون — مقابل الالتزامات التي أخذتها الشركة على نفسها بموجب هذه الاتفاقية ولقاء الدفعات المطلوبة من الشركة في هذه الاتفاقية تعفى الشركة والمشروع من جميع الضرائب المباشرة والغير المباشرة ومن المكس والعوائد والاجور والرسوم ( بما فيها الرسوم الجركية عن الصادرات والوارد ) ومن المفهوم ان هذه الميزة لا تشمل مبيع المحصولات في داخل البلاد ولا احتياجات افراد موظفي الشركة الشخصية ولا يجوز للشركة أن تبيع في داخل البلاد أى شئ من الأدوات الواردة لها والتي لم يستحصل عنها رسم جركى بدون أن تكون قد دفعت أولاً ما يستحق عليها من الرسوم الجركية .

✓ المادة الثانية والعشرون — من المفهوم طبعاً ان للشركة الحق في استعمال جميع الوسائط والتسهيلات التي تعتبرها ضرورية أو موصى بها لأجل مساعدتها على التمتع بالحقوق الممنوحة لها بموجب هذه الاتفاقية وتمكينها من القيام باغراض هذا المشروع — التي تشمل ضمن أمور أخرى هي بناء . واستعمال الطرقات . الخيمات . الابنية . التراكيب . جميع طرق المواصلات وان تقيم وتشغل الآلات والأجهزة والوسائط التي لها علاقة بحفر الآبار أو بالنقلات أو بالتخزين أو بمعالجة أو بصنع أو بتعامل أو بتصدير البترول ومنتوجاته أو بما يتعلق بالخيمات والابنية ومساكن موظفي الشركة . وللشركة الحق بان تبني وتستعمل احواض وخزانات وصهاريج واوعية . ولها أن تنشئ مرافئ وارصفة وخطوط للنحصيل البحري وتشغلها وجميع التسهيلات المينائية الأخرى وان تستعمل جميع انواع الوسائط لنقل الموظفين أو الأجهزة أو البترول ومستخرجاته . ومن المفهوم على كل حال ان استعمال الطائرات في داخل البلاد سيكون موضوع اتفاقية منفصلة لوحدتها . للشركة الحق أيضاً أن تستثمر وتأخذ وتستعمل المياه — كما أنه يكون لها الحق أيضاً أن تأخذ وتستعمل أى مياه تكون خاصة للحكومة وذلك لأجل ادارة الأعمال المتعلقة بالمشروع على شرط أن لا يلحق عملها هذا ضرراً بالرى ولا يحرم الأراضي أو البيوت أو موارد سقى المواشى من الماء الكافى من حين لآخر . وللشركة أيضاً أن تأخذ وتستعمل ما يقتضى لأعمالها المنصوص عليها في هذا المشروع ما كان خاصاً



بالحكومة من المحصولات الطبيعية الأخرى كالتراب السطحي والخشب والحجارة  
والسكس والجص وما شابه هذه المواد .

ويكون لموظفي الحكومة ووكلائها ( في اثناء القيام بأعمالهم الرسمية ) الحق  
في استعمال وسائل المواصلات والنقل التي تؤسسها الشركة على شرط أن لا يعيق  
أو يعرقل ذلك الاستعمال أعمال الشركة المندرجة ضمن هذه الاتفاقية وان لا يلحق  
بالشركة أو يكبدها أى نفقات مادية . ان استعمال الحكومة وسائل المواصلات  
والنقل الخاصة بالشركة في أوقات الطوارئ الوطنية سيجوز للشركة تعويضاً عادلاً  
عن أى خسارة تتكبدها من جراء ذلك الاستعمال أما عن ضرر يحصل في وسائل  
الشركة أو في معداتها أو انشاءاتها أو في عرقلة أو أعاقا أعمالها .

✓ المادة الثالثة والعشرون — يدير المشروع المنصوص عليه في هذه الاتفاقية  
ويراقبه اشخاص أمر يكون وهم سيستخدمون على قدر الاستطاعة والامكان  
رعايا الحكومة العربية السعودية . وطالما كان بائناً الشركة إيجاد موظفين لائقين  
من رعايا الحكومة العربية السعودية فانها لا تستخدم رعايا أى حكومات أخرى  
أما معاملة الشركة للعامل فانها تكون خاضعة للتوانين السارية المفعول في البلاد  
( التي تطبق عادة على مستخدمى أى مشاريع صناعية أخرى ) .

المادة الرابعة والعشرون — تحتفظ الحكومة لنفسها بحق التحرى على المواد  
أو المنتجات الأخرى خلاف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية واستحصاها  
وذلك في داخل المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية الا ما كان منها من الأراضي التي  
تشغلها آبار أو انشاءات الشركة . ويشترط في ذلك دائماً ان هذا الحق الذي تحتفظ به  
الحكومة سيجارس بطريقة لا تتخلل بحقوق الشركة الممنوحة لها ولا تعرض عملياتها  
للخطر ويشترط على الحكومة في ذلك ايضاً انها تدفع للشركة تعويضاً عادلاً عن  
كل ضرر يلحق بالشركة من جراء ممارسة هذه الحقوق التي تحتفظ بها . وعند  
منح هذه الحقوق التي احتفظت بها الحكومة لنفسها فان صاحب الامتياز يكون  
مقيداً بنصوص هذه المادة .

✓ المادة الخامسة والعشرون — تفوض الحكومة الشركة في الحصول من ممالك  
الأراضي على الحقوق السطحية من الأراضي التي ترى الشركة ضرورة لاستعمالها  
في أعمالها المتعلقة بهذا المشروع على شرط ان تدفع الشركة لشاغل الارض بدل

تخليه عن استعمال تلك الاراضى . اما المبلغ الذى تدفعه له فيجب ان يكون عادلا ومبنيا على اساس الفائدة التى يستحصلها شاغل الأرض منها . تقدم الحكومة للشركة كل مساعدة معقولة فى حالة وقوع صعوبات ناشئة عن الحصول على حقوق شاغل سطح الأرض . وبالطبع لا يحق للشركة ان تحصل على المواقع المقدسة ولا ان تشغلها .

✓ المادة السادسة والعشرون - تقدم الشركة للحكومة صوراً من جميع الخرائط التوبوغرافية والتقارير الجيولوجية بشكلها النهائى المصادق عليها من قبل الشركة العائدة الى ارتياد واستغلال المنطقة المشمولة بهذه الاتفاقية، وكذلك تقدم الشركة للحكومة خلال اربعة اشهر من انتهاء كل سنة ( اعتباراً من تاريخ اكتشاف زيت بكميات تجارية ) تقريراً يبحث فى اعمالها المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية فى تلك السنة ، على ان تعامل الحكومة هذه الخرائط والتقارير معاملة سرية .

المادة السابعة والعشرون — ان اى قصور او اغفال يتأتى من جانب الشركة فى القيام باى شرط من شروط هذه الاتفاقية او انفاذ نصوصها لا يخول الحكومة حق طلب التعويض من الشركة اذ حق اعتبار ذلك نقضا لهذه الاتفاقية متى كان هذا القصور او الاغفال ناشئاً عن القوة القاهرة . اذا تأخر انجاز اى شرط او نص من هذه الاتفاقية بسبب القوة القاهرة فعندئذ يجب ضم مدة التأخير مع المدة التى قد تلزم لاصلاح اى ضرر حاصل فى اثناء هذا التأخير الى المدة والشروط المحدودة فى هذه الاتفاقية .

المادة الثامنة والعشرون — للشركة ان تنهى هذه الاتفاقية فى اى وقت شاءت وذلك بان تعطى الحكومة قبل عملها ذلك بثلاثين يوماً انذاراً خطياً بكتاب او برقية على شرط ان يؤكد الانذار التلغرافى بتحرير . حين انتهاء هذه الاتفاقية بواسطة تقديم الانذار المذكور او بواسطة اى باعث آخر تصبح كل من الحكومة والشركة بعد ذلك غير مقيد باى التزامات اخرى بموجب هذه الاتفاقية عدى ما يأتى :

١ — تصبح ممتلكات الشركة الغير منقولة مثل الطرقات وآبار المياه والزيوت مع مواسيرها والمباني الثابتة والتراكيب الملح بمكانا للحكومة .

٢ - تعطى الشركة للحكومة مهلة لا يتجاوز مئلتين مئلتين للشركة المشروعة المنقولة في البلاد العربية السعودية بقيمة معتدلة مساوية لقيمة بدلات تلك الممتلكات في ذلك الوقت مع تنزيل قيمة ما تنقص بالاستعمال . ان اى اختلاف ينشأ بشأن تعيين هذه القيمة المعتدلة سيسوى بطريقة التحكيم بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة الحادية والثلاثين من هذه الاتفاقية، واذا رفضت الحكومة او عجزت عن مشتري تلك الممتلكات المنقولة في خلال شهرين من تاريخ انتهاء هذه المفاوضة، او اذا عجزت الحكومة عن تقديم القيمة في بحر ثلاثين يوما بعد تقريرها اما بالاتفاق عليها او بواسطة التحكيم فيكون للشركة الحق في نقل ممتلكاتها تلك في بحر ستة اشهر .

٣ - ان بقى للشركة مبالغ مستحقة لم تسترجع بموجب المادة السابعة من هذه الاتفاقية فان تحفظات المادة السابعة المذكورة تظل سارية المفعول الى ان تنفذ الالتزامات المنصوص عليها فيها

المادة التاسعة والعشرون - في حالة تقص الشركة لتعهداتها بتقديم القرض الثاني البالغ عشرين الف جنيه انكليزيا ذهبيا او ما يعادلها كما هو مشروط في المادة السادسة من هذه الاتفاقية او تعهداتها بالبدء بالاعمال المتعلقة بالحفر كما نص عليه في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية، او تعهداتها بتقديم السلفتين البالغ قدر كل واحدة منهما خمسين الف جنيه انكليزيا ذهبيا او ما يعادلها كما هو منصوص عليه في المادة الحادية عشر من هذه الاتفاقية، او تعهداتها بموجب المادة الثلاثين من هذه الاتفاقية بشأن دفع مبلغ اى تعويض يمكن ان يفرض على الشركة فان علاج الحكومة لهذا النقص يكون عبارة عن حقها في اخطار الشركة فورا بذلك النقص، وعندئذ ان لم تتخذ الشركة التدابير السريعة من اجل الوفاء بالتعهدات المنقوضة يحق للحكومة ان تنهى هذه الاتفاقية .

المادة الثلاثون - ان العقوبة التي تترتب على الشركة لقاء خرقها اى تعهد من تعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ( يستثنى من ذلك ما هو مشروط في المادة التاسعة والعشرون اعلاه ) هي غرامة تدفعها الشركة للحكومة بالشروط الآتية: تخطر الحكومة الشركة حالا عن اى نقص منسوب اليها وتبين الحكومة للشركة طبيعة ذلك النقص . ان اى اختلاف يمكن ان ينشأ عن ما اذا كانت الشركة



قد ارتكبت ذلك النقص المنسوب اليها ام لا يسوى بالطريقة الموضحة في هذه الاتفاقية فاذا ثبت ارتكاب الشركة لذلك النقص فان تقصيرها في القيام باتخاذ التدابير المريعة لمعالجته يعرضها لدفع تعويضات عن الاضرار للحكومة وان لم يتفق على كمية هذه التعويضات يجري تقريرها بالتحكيم بالطريقة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وتدفع الشركة للحكومة مبالغ التعويضات المقررة على الخط المذكور في بحر ستين يوماً من بعد تاريخ ذلك المقرر.

المادة الحادية والثلاثون — اذا نشأ شك أو اشكال أو خلاف بين الحكومة والشركة في تفسير هذه الاتفاقية أو تنفيذها أو تفسير شيء منها أو تنفيذه أو فيماله علاقة بها أو في حقوق احد الفريقين أو تبعاته فمعجز الفريقان عن الاتفاق على تسوية ذلك بطريقة أخرى تحال القضية الى حكمين اثنين يختار كل فريق واحداً منهما، وعلى وازع يختاره الحكماء قبل الشروع في التحكيم، ويعين كل فريق حكمه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب الفريق الآخر ذلك خطياً منه. واذا عجز الحكماء عن الاتفاق على تعيين الوازع فعلى الحكومة والشركة حينئذ ان يعينا بالاتفاق وازعا واذا عجزتا عن الاتفاق فيما بينهما عليهما أن يطلبوا الى رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة أن يعين وازعا ويعتبر حكم الحكمين في القضية باتاً. أما اذا لم يتفقا بينهما في الرأي فيعتبر حكم الوازع في القضية نهائياً. اما مكان التحكيم فيتفق عليه الفريقان واذا عجزا عن الاتفاق على ذلك فيكون في لاهاي ( هولنده ).

المادة الثانية والثلاثون — لا يحق للشركة ان تنقل حقوقها وتعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية الى اى كان بدون موافقة الحكومة الا انه من المفهوم ان للشركة الحق ان تحول حقوقها وتعهداتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية الى شركة تؤسسها بنفسها لهذا المشروع بعد اخطار الحكومة بذلك . ويكون للشركة الحق ايضا ان تنشئ شركات ومؤسسات اخرى كهذه حينما يظهر لها فائدة ذلك او ضرورته لاجل القيام باغراض هذا المشروع . ان مثل هذه الشركات او المؤسسات تصبح حال تقليدها بعض الحقوق والتعهدات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية او كلها وعند اخطارها الحكومة بذلك خاضعة بموجبها لشروط هذه الاتفاقية ونصوصها . في حالما اذا كانت الشركة او المؤسسة المؤلفة جديدا تصدراسهما بغية البيع الى العامة سيعطى لسكان المملكة العربية السعودية

وقتاً معقولاً من أجل الاشتراك ( بنفس الشروط المعروضة على الآخرين ) في  
عشرين في المائة على الأقل من الاسهم الصادرة والمعرضة على العامة للبيع .  
المادة الثالثة والثلاثون — من المفهوم ان مدد الاوقات المشار اليها في هذه  
الاتفاقية ستحسب على أساس التقويم الشمسي .

المادة الرابعة والثلاثون — ان التاريخ الذي سيعتبر فيه هذه الاتفاقية سارية  
المفعول هو التاريخ الذي تنشر فيه في البلاد العربية السعودية عقيب ابرام هذه  
الاتفاقية من قبل الشركة .

المادة الخامسة والثلاثون — وضعت هذه الاتفاقية بالنصين العربي والانكليزي  
ولكلية قيمة واحدة ، وبما أن اكثر التعهدات المنصوص عليها فيها تقع على  
الشركة ، وبما أن تفسير النص الانكليزي وبالاخص ان التعهدات التكنيكية  
والاقتضاءات العائدة للصناعات الزيتية — هي تعابير تأسست على اقواعد قديمة  
بعد ممارسة واختبار طويلين في اتفاقيات مماثلة لهذه الاتفاقية فانه من المتفق  
عليه ان للنصين قيمة واحدة ولكن في حالة وقوع خلاف على تفسير يتعلق  
بتعهدات الشركة المنصوص عليها فيها فالنص الانكليزي يكون هو المعتمد .

المادة السادسة والثلاثون — منعا لحصول اى التباس فانه من الواضح الجلي  
انه لا يحق للشركة اولاى شخص تابع لها او منسوب اليها أن يتدخل في الشؤون  
الادارية او السياسية او الدينية في المملكة العربية السعودية .

المادة السابعة والثلاثون — من المفهوم أن هذه الاتفاقية بعد ان يكون  
جرى توقيعها في البلاد العربية السعودية ستكون عرضة لابرام الشركة لها في مركزها  
في سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا قبل أن تصبح نافذة المفعول . وبعد التوقيع  
على نص هذه الاتفاقية من نسختين في البلاد العربية السعودية سترسل النسخ  
الموقعة مسجلة بالبريد الى مركز الشركة في سان فرانسيسكو ( كاليفورنيا ) وفي  
خلال خمسة عشر يوما بعد استلام الشركة لها عليها أن تبرق للحكومة بموافقتها  
على ابرام هذه الاتفاقية او عدمه — فاذا لم تبرم الشركة الاتفاقية في خلال  
خمس عشرة يوما من ذلك التاريخ تسمى هذه الاتفاقية لاغية باطلا ولن يكون لها  
أى مفعول او تأثير آخر .

وبالمثل اذا لم يدفع القرض البدئي وإيجار السنة الاولى الى الحكومة في خلال الوقت المتفق عليه في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية فيكون للحكومة الحق بان تعلن ابطال والغاء هذه الاتفاقية وان تحسبها بعد ذلك غير نافذة للتفعول. لدى ابرام الشركة لهذه الاتفاقية تعيد الى الحكومة نسخة واحدة من كلا النصين الموقعين مع دليل الاثبات اللازم الذي يثبت ابرام الشركة لها ، كما انه لدى ابرام الشركة لهذه الاتفاقية فانها تنشر في البلاد العربية السعودية بالطريقة المعتادة . وقعت هذه الاتفاقية في هذا اليوم الرابع من شهر صفر عام الف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية الموافق تسعة وعشرين مايو سنة الف وتسعمائة وثلاثة وثلاثين ميلادية .

عن شركة ستندرد أويل اوف كاليفورنيا      عن حكومة المملكة العربية السعودية

وزير المالية

( التوقيع )

( التوقيع )

ل . ن . هاملتون

عبد الله السليمان

## الاتفاقية الرئيسية الثانية

جدة

حضرة صاحب السعادة الشيخ عبدالله السليمان الحمدان

بالإشارة الى الاتفاق الذى جرى توقيعه اليوم من طرفكم نيابة عن الحكومة — ومن طرف الموقعين ادناه نيابة عن شركة ستندرد اويل اوف كاليفورنيا العائد لامتياز الزيت الذى يشمل جزءا من القسم الشرقى من المملكة العربية السعودية ها انا اذا ادرج ادناه صيغة الاتفاقية التى توصلنا اليها نيابة عن الفريقين المتعاقدين وهذه الاتفاقية تعتبر كأنها جزءا من الاتفاق المذكور .

من اجل السهولة سيشار الى الفريقين المذكورين بنفس الطريقة التى استعملت فى الاتفاقية الاصلية اعنى ( الحكومة والشركة ) كإن الاتفاق المذكور سيسمى ( الامتياز العربى السعودى ) .

اولا — يتنحى للشركة حق الافضلية للحصول على امتياز زيتى يشمل منطقة معينة وضحت فى المادة الثالثة من الامتياز العربى السعودى . ان حق الافضلية الممنوح للشركة هو اعطاءها الحق فى الاستحصال على امتياز زيتى يشمل تلك المنطقة ، ما عدى المنطقة المماثلة بالمنطقة المحايدة المشار اليها فى نفس المادة الثالثة ايضا وذلك بان تكون شروط الشركة مساوية لشروط أى عرض حقيقى يقدم للحكومة من اناس آخرين . لاجل الحصول على هذا الامتياز والتى قد تكون الحكومة مستعدة لقبولها خلال ثلاثين يوما من استلام الشركة لاختبار خطى من الحكومة موضح فيه كامل شروط العرض المقدم اليها يجب على الشركة ان تعلن الحكومة رغبتها او عدم رغبتها فى اخذ الامتياز الزيتى لنفسها بنفس الشروط المعروضة فاذا لم ترغب الشركة فى اخذه تصبح الحكومة حرة فى قبول العرض المقدم لها . من المفهوم على كل حال انه اذا لم يمنح امتياز زيتى الى آخرين بنفس الشروط التى كانت عرضت وتقدمت للشركة فان حق افضلية الشركة سيستمر ما دامت تحفظات المادة السابعة من الامتياز العربى السعودى سارية المفعول على الاقل ثانيا — ان حق الافضلية الممنوح للشركة فى الحصول على امتياز زيتى فيما يسمونه بالمنطقة المحايدة المشار اليها فى المادة الثالثة من الامتياز العربى السعودى يشمل بطبيعة الحال حقوق الحكومة فقط فى تلك المنطقة على ان



يكون حق الافضلية هذا مساويا لشروط ونصوص اى امتياز زيتى يمكن ان يؤخذ من شيخ الكويت فيما يتعلق بحقوقه هو فى المنطقة المحايدة، وفى حالة عدم منح امتياز زيتى يشمل حقوق شيخ الكويت فى المنطقة المحايدة فان الحكومة تسعى للوصول الى اتفاق مع شيخ الكويت للاذن للشركة للحصول على امتياز زيتى يشمل حقوق الطرفين حقوق الحكومة وحقوق شيخ الكويت فى المنطقة المحايدة .

وفى كلتا الحالتين يمنح للشركة مهلة ثلاثين يوما من تاريخ استلامها اخطارا خطيا يحوى كامل شروط الامتياز الزيتى المراد اعطاؤه عن حقوق شيخ الكويت فى المنطقة المحايدة أو شروط الامتياز الزيتى الذى يشمل حقوق الحكومة وحقوق شيخ الكويت فى المنطقة المحايدة بحسب الواقع . وفى هذه المدة على الشركة ان تقرر وتخطر الحكومة برغبتها او عدم رغبتها فى اخذ الامتياز الزيتى هذا بنفس الشروط المعروضة، فاذا لم ترغب الشركة فى اخذه تصبح الحكومة حرة فيما تعمله مع الآخرين . من المفهوم أيضا انه اذا لم يمنح الامتياز الزيتى الى الآخرين فى نفس الشروط التى قدمت للشركة فان حق الافضلية للشركة سيستمر نافذا مادامت تحفظات المادة السابعة من الامتياز العربى السعودى سارية المفعول على الاقل .

ثالثا — تنص المادة الثانية والعشرون من الامتياز العربى السعودى على ان استعمال الطائرات سيكون موضوع اتفاقية منفصلة لوحدها . ان احد اغراض هذا التحرير هو اسهاب الاتفاق على هذه النقطة . انه نظرا للتقييدات الموجودة الآن فى البلاد العربية السعودية الخاصة باستعمال الطائرات فى داخل البلاد من قبل أى كان خلاف الحكومة . من المتفق عليه هنا انه طالما بقيت هذه التقييدات سارية المفعول تتعهد الحكومة بان تقدم للشركة وذلك بناء على طلبها وعلى نفقتها الخاصة خدمة الطيارات التى تعتبرها الشركة نافعة فى اغراض عملياتها فى داخل المنطقة المشمولة فى الامتياز العربى السعودى . ان تلك الخدمة تنحصر فى اغراض المشروع فقط . واذا اخذت اى صورة فوتوغرافية هوائية من اجل الاعمال الجيولوجية والخرائط فان كلا الشركة والحكومة ستسلم صوراً منها على نفقة الشركة الخاصة .

رابعاً — يجب الاستحصال على موافقة الحكومة قبل ان يحق للشركة  
 تخص المنطقة المحايدة المشار اليها في المادة الثالثة من الامتياز العربي السعودي.  
 خامساً — ان احكام المادة الخامسة والثلاثين من الامتياز العربي السعودي  
 تسمى أيضاً على هذه الاتفاقية .

من اجل اثبات الاتفاق المبين اعلاه — هلا تكرمتم بالتوقيع اذناه تحت  
 العنوان ( نصدق هذه الاتفاقية ) اننى مرسل لكم هذا الكتاب على ثلاث  
 نسخ ولدى ارجاءكم نسختين موقعتين منكم وكذلك نسختين عربيتين موقعتين  
 فاني سأقدمها هي ونسخ مقابلة الامتياز العربي السعودي الى مركز الشركة  
 في سان فرانسيسكو لكي تبرمها وبعد ذلك ستودع الى الحكومة نسخة موقعة  
 ومبرمة بالنصين العربي والانجليزى . في ٢٩ مايو ١٩٣٣

المخلص لكم حقاً

( التوقيع )

ل . ن . هاملتون

نصدق هذه الاتفاقية

عن حكومة المملكة العربية السعودية

وزير المالية

التوقيع

عبد الله السليمان

## تحويل حقوق وتعهدات

شركة استثمار البترول في شرق المملكة العربية السعودية

اصدرت وزارة المالية بتاريخ ١ / ١١ / ١٣٥٢ البيان التالي :

ان شركة ستندرد اويل اوف كاليفورنيا — بناء على المادة ( ٣٢ ) من شروط الامتياز الذي منحه لها المملكة العربية السعودية بموجب الاتفاقية المؤرخة في ١٤ صفر ١٣٥٢ الموافق ٢٩ مايو ١٩٣٣ — قد حولت جميع حقوقها وتعهداتها المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة الى شركة كاليفورنيا اريبيان ستندرد اويل كومباني .

وقد جرى عمل الوثيقة اللازمة بين الشركتين وصدقت عليها الجهات الرسمية المعتمدة حسب القواعد فاصبحت معتبرة و نافذة المفعول ، لهذا فان حكومة جلالة ملك المملكة العربية السعودية وافقت وصادقت على هذا التحويل بمقتضى الامر العالي الملكي رقم ( ٥٨٤٦ ) وللبیان حرر .  
في ١ ذى القعدة سنة ١٣٥٢ هـ





# اتفاقية الزيت الملحقة

## مرسوم رقم ١٧/١/٢١

نحن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاعتماد على الله وبعد الاطلاع على الاتفاقية الموقع عليها في الرياض في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الثاني ١٣٥٨ بين وزير مالىتنا وبين المستر لينهان نيابة عن شركة كليفور نيا ارايان ستندرد اويل الاميركية أمرنا بما هوآت :

المادة الأولى — يرخص لشركة كليفور نيا ارايان ستندرد اويل باستثمار البترول ومستخرجاته ضمن الحدود والشروط والأحكام الواردة في الاتفاقية الموقع عليها بين وزير مالىتنا وبين ممثل الشركة المذكورة في الرياض في اليوم الثاني عشر من شهر ربيع الثاني عام الف وثلاثمائة وثمانية وخمسون هجرية .

المادة الثانية — نصادق على الاتفاقية المشار اليها اعلاه ، والملحقة بمرسومنا هذا ونأمر بوضعها موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشرها .

المادة الثالثة — على وزير مالىتنا تنفيذ احكام هذا المرسوم .

صدر في قصرنا بالرياض في هذا اليوم الرابع عشر من شهر جماد اول سنة الف وثلاثمائة وثمانية وخمسين هجرية الموافق لليوم الثاني من شهر يوليو سنة الف وتسعمائة وتسعة وثلاثين ميلادية .

التوقيع الملكي

عبدالعزیز

## الاتفاقية

عقدت هذه الاتفاقية بين معالي الشيخ عبدالله السليمان الحمدان وزير مالية المملكة العربية السعودية بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية ( المسمى فيما يلي : بالحكومة ) فريقا اولاً وبين ويليم ج . لينهان نيابة عن شركة كليفورنيا ارايان ستندرد اويل ( المسمى فيما يلي : بالشركة ) فريقاً ثانياً ، وقد تم الاتفاق بهذه بين الحكومة والشركة على الوجه الآتى :

المادة الأولى -- ان هذه الاتفاقية المعروفة بالاتفاقية الملحققة هي ملحققة أولاً بالاتفاقية ( المسماة فيما يلي : بالامتياز العربى السعودى ) المعقودة بين الحكومة فريقاً اولاً وبين شركة ستندرد اويل اوف كليفورنيا فريقاً ثانياً والموقع عليها بتاريخ اليوم الرابع من شهر صفر ١٣٥٢ ( الموافق لليوم التاسع والعشرين من شهر مايو ١٩٣٣ م ) وثانياً لكتاب الاتفاقية ( المسمى فيما يلي -- بالاتفاقية الرئيسية الثانية -- ) الموجه من ل . ن . هاملتون نيابة عن شركة ستندرد اويل اوف كليفورنيا الى معالي الشيخ عبدالله السليمان الحمدان بالنيابة عن الحكومة والمصادق عليه من قبل معاليه والمؤرخ بنفس تاريخ الامتياز العربى السعودى .

المادة الثانية -- ان الامتياز العربى السعودى والاتفاقية الرئيسية الثانية قد تحولتا الى ( الشركة ) ( احد الفريقين هنا ) واصبحتا ملكاً لها عقب التبليغ للحكومة والموافقة منها وكل ذلك طبقاً للمادة ٣٢ من الامتياز العربى السعودى والتي بموجبها تولت الشركة وانجزت الى تاريخ اليوم واجباتها وتعهداتها حسباً هنالك .

المادة الثالثة -- فى اليوم الثانى والعشرين من شهر شعبان ١٣٥٧ ( الموافق لليوم السادس عشر من شهر اكتوبر ١٩٣٨ م ) اعلنت الشركة بموجب المادة العاشرة من الامتياز العربى السعودى اكتشاف الزيت بكيات تجارية وبهذا انجزت الشركة جميع تعهداتها المقتضية لدى ذلك الاعلان كما يجب لحين تاريخه .

المادة الرابعة -- بالنظر لرغبة الحكومة والشركة الآن فى اضافة بعض الأماكن وتوسيع المقاطعة التى منح للشركة الحق باستثمار الزيت فيها بموجب

الامتياز العربي السعودي وبالنظر لرغبتها في ادخال بعض تعديلات وتعيرات أخرى في الامتياز العربي السعودي وفي الاتفاقية الرئيسية الثانية كما سينص عليه في هذه الاتفاقية فقد تعهدت الشركة ان تسلم الدفعات التالية للحكومة او لامرهما بالطريقة المنصوص عليها فيما يلي كما قبلت الحكومة تسلم تلك الدفعات وهي :

آ — مبلغ مائة واربعين الف جنيه انكليزى ذهباً أو ما يعادلها ويستحق دفعها حال سريان مفعول هذه الاتفاقية .

ب — مبلغ عشرين الف جنيه انكليزى ذهباً أو ما يعادلها سنوياً كإيجار ويستحق دفع ايجار السنة الأولى من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية في أول يوم من السنة الثانية كما يستحق ايجار السنوات التي تليها في نفس اليوم من كل سنة من السنوات التي تلي ذلك التاريخ الى حين وقوع احد الحادتين الآتين وهما :

١ — اكتشاف الزيت بكميات تجارية ضمن المقاطعات الاضافية الموصوفة والشار إليها في الجزئين الثاني والثالث من جدول هذه الاتفاقية والتي تسمى فيما يلي ( بالمنطقة الاضافية ) . واداً قصرت الشركة عن اعلان اكتشاف الزيت بكميات تجارية في وقته فان التاريخ الذي سيحسب انه صار اكتشاف الزيت بكميات تجارية فيه سيكون هو التاريخ الذي حصل فيه اتمام بئر أو آبار ضمن المنطقة الاضافية واحتمارها ووجودها قادرة على اخراج ما لا يقل عن ألف طن من الزيت في اليوم لمدة ثلاثين يوماً متوالية وفقاً للتعامل المعتبر في الأراضي الزيتية التي هي من الدرجة الأولى .

٢ — التخلي من قبل الشركة عن كافة المنطقة الاضافية .

فاذا وقع احد الحادتين المذكورين اعلاه في البند الاول والثاني اثناء مدة تتخلل أى رأس سنة من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية فالإيجار المستحق دفعة للسنة التي يقع فيها مثل هذا الحادث يكون فقط ذلك الجزء من الإيجار السنوى المذكور اعلاه بنسبة عدد الأيام التي تقع بين تاريخ رأس السنة التي تسبق ذلك الحادث وتاريخ حدوث الحادث المذكور اعلاه الى نسبة سنة كاملة ذات ( ٣٦٥ ) يوماً



ج — مبلغ مائة الف جنيه انجليزى ذهباً او ما يعادلها لدى اكتشاف الزيت  
بكيات تجارية ضمن المناطق الاضافية السابقة الذكر وكل الدفعات  
السابق ذكرها يكون دفعها في خلال ٣٠ يوماً من تاريخ استحقاق  
دفعها ويكون الدفع طبقاً للطريقة المنصوص عليها بالمواد ١٧ و ١٨ من  
الامتياز العربى السعودى .

ان لدفعات السابقة الذكر تدفع من قبل الشركة اضافة الى اى دفعات أخرى  
تستحق للحكومة سواء بطريق الربح او السلفة او بخلاف ذلك مما سبق النص  
عليه فى الامتياز العربى السعودى ولم تكن قد دفعت حتى الآن مع العلم ان ذلك  
لن ينقص حق الشركة فى استعادة السلفيات التى سبق دفعها بموجب المواد  
٤ و ٦ و ١١ والتي لا تزال يقتضى دفعها بموجب المادة ١١ من الامتياز العربى  
السعودى وفى استعادة زيادة الايجار المدفوع بموجب المادة ١٢ من الامتياز  
العربى السعودى .

المادة الخامسة — من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية ان شروط واحكام  
الامتياز العربى السعودى كما هو معدل هنا ستشمل وتمتد الى ما يلى :

آ — كل الاراضى والجزر والمياه والمقاطعات والمصالح المدرجة فى المادة  
الثانية من الامتياز العربى السعودى والمنقول وصفها عن الامتياز العربى  
السعودى فى الجزء الاول من جدول هذه الاتفاقية .

ب — كل الاراضى والمقاطعات والمصالح الموصوفة والنوء عنها فى الجزء الثانى  
من جدول هذه الاتفاقية .

ج — كل حقوق وامتيازات ومصالح الحكومة الآن اوفيا بعد فى  
المقاطعتين الموصوفتين فى الجزء الثالث من جدول هذه الاتفاقية  
 والمعروفين على الترتيب ( بالمنطقة المحايدة العربية السعودية - الكويتية )  
 و ( بالمنطقة المحايدة العربية السعودية — العراقية ) وجميع الحقوق  
 والمصالح بحرية منها اوبرية مختصة الآن اوفيا بعد بهاتين المنطقتين  
 او احدهما . ويكون الامتياز العربى السعودى معدلاً بهذا يشمل جميع  
 الاراضى والجزر والمياه والمقاطعات والمصالح الحكومية الموصوفة والشار  
 اليها فى هذه المادة اعلاه ومن الآن فصاعداً ان الامتياز العربى السعودى .

كما تعدل بالاتفاقية الرئيسية الثانية وبهذه الاتفاقية يقرأ حسب ذلك ولاجل سهولة التعبير تسمى جميع هذه الاراضى والجزر والمياه والمقاطعات والمصالح ( بالمنطقة الخاصة ) .

المادة السادسة — تطبق الشروط الخاصة الاتية وتكون نافذة ومعمولا بها من تاريخ مريان مفعول هذه الاتفاقية فيما يختص بالمنطقة المحايدة العربية السعودية — الكويتية، والمنطقة المحايدة العربية السعودية — العراقية .

آ — حساب الربح الحاصل للحكومة من الزيت والغازات الطبيعية المتحصل من المنطقة المحايدة العربية السعودية — الكويتية، ومن المنطقة المحايدة العربية السعودية — العراقية يكون على اساس شروط الربح من الامتياز العربى السعودى . على انه من المفهوم ان الربح المصوص عليه هنالك المتحصل من مجموع الزيت والغازات الطبيعية يستحق للحكومة منه فقط بقدر مالها من الحق فى كل من المنطقتين المحايدتين المذكورتين .

ب — للشركة الحق فى ان تدخل فى اى اتفاقية أو اتفاقيات تراها لازمة او مرغوبة فيها والتي بها ترتب الشركة بمفردها او مع افراد آخرين او بطريق وساطة شركه اخرى او وساطة شركات اخر تكونها ( سواء بمفردها او بالاتحاد مع آخرين ) للبحث والتنقيب وترقية البترول ونقله وغيره من المواد السائلة الكربونية من المنطقة المحايدة العربية السعودية — الكويتية، والمنطقة المحايدة العربية السعودية — العراقية او من احدى هاتين المنطقتين بشرط ان لا يكون هنالك مخالفة فى نصوص المادة ٣٢ من الامتياز العربى السعودى . ان اى اتفاقية كهذه تشمل فيما يختص بالشركة او اى شركة او شركات مؤسسة بواسطتها حق نقل جميع لوازم المشروع بجميع طرق وسائل النقل فوق جميع الطرق ضمن المنطقة المحايدة العربية السعودية — الكويتية، والمنطقة المحايدة العربية السعودية — العراقية او فى احدها او من الى اى نقطة او نقط ضمن المناطق المذكورة من الى اى نقطة او نقط ضمن المملكة العربية السعودية والحق فيما يختص بالمنطقة المحايدة العربية السعودية — الكويتية لاستعمال اى من الموانئ والطرق المائية معفاة من جميع الرسوم والعوائد والضرائب

والاجور من اى نوع او قسم كان حسب المادة ٢١ من الامتياز العربى  
السعودى .

ج — للشركة الحق ان تؤسس شركة او شركات من جنسية مقبولة لدى  
الحكومة لتبحث وتستثمر وتنقل وتصدر البترول وغيره من المواد  
المائلة الكربونية فى المنطقتين المحايدتين المشار اليهما او فى احدهما  
او من كل واحدة منهما أو منهما .

المادة السابعة — يستبدل من الآن فصاعداً نص المادة التاسعة من الامتياز  
العربى السعودى الى النص الآتى ويكون كما يلى :

لمدة عشر سنوات من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية لا تكون  
الشركة مكلفة بالتخلى للحكومة عن اى بقعة من المنطقة الخاصة المدرجة فى  
الامتياز العربى السعودى والمعدل بهذه الاتفاقية ولدى انتهاء مدة هذه السنوات  
العشر ومن آن لآخر فيما بعد تتخلى الشركة للحكومة عن بقع اخرى من المنطقة  
الخاصة التى قد تكون قررت الشركة عدم المضى فى استكشافها او عدم استعمالها  
فما له علاقة بهذا المشروع . والبقع التى تتخلى عنها بهذه الطريقة ستكون مطلوبة  
من قيود الامتياز العربى السعودى وشروطه والمعدل بهذه الاتفاقية مع العلم انه  
بالرغم من اخلاء الشركة لتلك البقع فان لها ان تستمر بالتمتع بالحق المحتفظ به فى  
الامتياز العربى السعودى لاستعمال هذه البقع المتخلى عنها فى تسهيل النقل  
والمواصلات على ان لا يكون للشركة الا قليلا من المداخلة بقدر الامكان ليتمكن  
استعمالها باى شكل اخر ترغبه الحكومة فى تلك البقع المتخلى عنها .

المادة الثامنة — ان ذلك الجزء من المائة ١٩ من الامتياز العربى السعودى  
المقروء كما يأتى :

« وفى خلال كل سنة تلى تاريخ انجاز انشاء هذا المعمل ستقدم الشركة للحكومة  
بدون مقابل كمية من البترين تبلغ مائتى الف جالونا امريكيا غير معبأة وكمية من  
الغاز تبلغ مائة الف جالونا امريكيا غير معبأة ، ومن المفهوم انه لن يكون من  
شأن الوسائط التى ستستخدمها الحكومة فى تسليم هذه المقادير ان تعرفل او تعرض  
اعمال الشركة للخطر » يكون معدلا بهذا ويقرأ كما يأتى :

« خلال السنة التي تلى الحول الأول من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية وخلال كل سنة فيما بعد حتى وبما فيها السنة المنتهية بالحول السنوى من تاريخ مفعول هذه الاتفاقية الذى يلى اكتشاف الزيت بكميات تجارية ضمن المقاطعات الموصوفة والمشار اليها فى الجزء الثانى والجزء الثالث من جدول هذه الاتفاقية تقدم الشركة بدون مقابل للحكومة مليوناً واحداً وثلاثمائة ألف جالوناً امريكياً من البنزين غير معبأ ومائة ألف جالوناً امريكياً من الغاز غير معبأ خلال السنة المبتدئة فى رأس الحول من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية الذى يلى اكتشاف الزيت بكميات تجارية وفى خلال كل سنة من السنين المتوالية من الامتياز العربى السعودى المعدل بهذه الاتفاقية تقدم الشركة للحكومة بدون مقابل مليونين وثلاثمائة ألف جالوناً امريكياً من البنزين غير معبأ ومائة ألف جالوناً امريكياً من الغاز غير معبأ . ومن المفهوم انه عقب اتمام المعمل المذكور يسلم البنزين والغاز للحكومة المقدم اليها غير معبأ كما سبق ذكره فى العمل او فى أقرب جوار منه . ولن يكون من شأن الوسائط التى ستستخدمها الحكومة لتسلم المقادير ان تعرقل او تعرض اعمال الشركة للخطر .

المادة التاسعة — من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية يكون للشركة الحق فى ممارسة جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة بمقتضى المادة ٢٢ من الامتياز العربى السعودى :

( أ ) — فى اى مكان من ( المنطقة الخاصة ) الموصوفة بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية .

( ب ) — وفى اى مكان من المساحة المشمولة بالامتياز الممنوح فى اليوم التاسع من شهر يوليو سنة ١٩٣٦ الى شركة امتيازات البترول المحدودة مع العلم ان استعمال الشركة هذا الحق فى منطقة امتياز شركة امتيازات البترول المحدودة ، لا يشمل استثمار الزيت فيها ولا يكون من شأنه ائتلاف ممتلكات الشركة ولا معرقلاً لاعمالها ومصالحها ولا يكون له تدخل فيها والحكومة وحدها هى التى تقرر ذلك .

( ج ) — وفى اى مكان من المنطقة المحايدة العربية السعودية — الكويتية ومن المنطقة المحايدة العربية السعودية — العراقية وذلك لاقصى حد



يخول الحكومة منح مثل هذه الحقوق والامتيازات فيما يختص بالمنطقتين المحيدين المذكورتين .

( د ) — لا يحق للشركة ان تمارس هذه الحقوق والامتيازات الممنوحة بمقتضى المادة ٢٢ من الامتياز العربى السعودى فى اى جزء آخر من المملكة العربية السعودية الا برضى وموافقة الحكومة .

( هـ ) — انه من المفهوم بطبيعة الحال انه اذا احتاجت الشركة فى ممارسة هذه الحقوق والامتيازات الممنوحة بمقتضى المادة ٢٢ من الامتياز العربى السعودى الى حق المرور من المقاطعات الموصوفة والشاراياها فى الجزء الثانى من جدول هذه الاتفاقية الى المساحة المشمولة بالامتياز الممنوح الى شركة امتيازات البترول المحدودة فى اليوم التاسع من شهر يوليو سنة ١٩٣٦ فان الحكومة لن تمنع موافقتها على مثل حقوق المرور هذه .

المادة العاشرة — يستمر الامتياز العربى السعودى المعدل بهذه الاتفاقية فيما يختص بالمقاطعات الموصوفة والشاراياها فى الجزء الثانى والجزء الثالث من جدول هذه الاتفاقية نافذ المفعول ومعمول به بصورة تامة لمدة ست سنوات من بعد انتهاء مدة الستين سنة المنصوص عليها فى المادة الاولى من الامتياز العربى السعودى .

المادة الحادية عشرة — لقد حلت نصوص هذه الاتفاقية محل نصوص المادة الثالثة من الامتياز العربى السعودى والقرارات ١ و ٢ و ٤ من الاتفاقية الرئيسية الثانية فيما يختص فقط بالشروط المتعلقة بالمنطقة المحايده العربية السعودية - الكويتية .

المادة الثانية عشرة — يعلن بهذا ان حقوق الافضلية الممنوحة للشركة فى المادة الثالثة من الامتياز العربى السعودى والاتفاقية الرئيسية الثانية ما عدا ما يختص بالمنطقة الخاصة الموضحة فى المادة الخامسة من هذه الاتفاقية تبقى معمولا بها و نافذة المفعول بصورة تامة خلال مدة الستين سنة من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة عشرة — بموجب التعديلات السابق نصوصها فى هذه الاتفاقية يبقى الامتياز العربى السعودى والاتفاقية الرئيسية الثانية نافذين وساري المفعول ( الا فيما تنفذ من نصوص معينة من الامتياز العربى السعودى والاتفاقية

الرئيسية الثانية ولم يعد لها مفعول آخر) واعتبارا من تاريخ مريان مفعول هذه الاتفاقية تكون الوثائق الثلاثة مقروءة معا وتشكل اتفاقية واحدة .

المادة الرابعة عشرة — وضعت هذه الاتفاقية باللغة العربية واللغة الانجليزية وتطبق نصوص المادة الخامسة والثلاثين من الامتياز العربى السعودى على هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة عشرة — يكون تاريخ مريان مفعول هذه الاتفاقية هو تاريخ نشرها فى المملكة العربية السعودية عقب ابرام هذه الاتفاقية من قبل الحكومة والشركة .

المادة السادسة عشرة — من المفهوم انه بعد ان يحرى توقيع هذه الاتفاقية فى المملكة العربية السعودية ستكون عرضة لابرام الحكومة لها فى المملكة العربية السعودية ولا ابرام الشركة لها من قبل دوائرها فى سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا قبل ان تصبح نافذة المفعول ، وبعد التوقيع على ثلاث نسخ من كلا النصين لهذه الاتفاقية فى المملكة العربية السعودية ترسل نسختان موقعتان من كلا النصين مسجلة بالبريد الى الشركة فى سان فرانسيسكو فى كاليفورنيا وفى خلال خمسة عشر يوما من وصولها فى سان فرانسيسكو على الشركة ان تبلغ الحكومة موافقتها على ابرام هذه الاتفاقية او عدمه كتابيا . فاذا لم تبرم الشركة الاتفاقية فى خلال خمسة عشر يوما من بعد وصول المستندات فى سان فرانسيسكو تصبح هذه الاتفاقية ملغاة وباطلة ولن يكون لها اى مفعول او تأثير آخر . ولدى ابرام الشركة لهذه الاتفاقية تعيد الحكومة نسخة واحدة موقعه من كلا النصين مرفقة بدليل الاثبات اللازم الذى يثبت ابرام الشركة لها . كما انه لدى ابرام الشركة لهذه الاتفاقية تصدر الحكومة مرسوما ملكيا يعلن ابرامها لها وتنشر رسميا ذلك المرسوم وهذه الاتفاقية .

وقعت هذه فى اليوم الثانى عشر من شهر ربيع الثانى ١٣٥٨ هجرية الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر مايو ١٩٣٩ ميلادية

## الجزء الأول المشار اليه اعلاه

### الجزء الاول

ان كامل الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية من حدودها الشرقية (بما فيها الجزر البحرية والمياه الساحلية) الى منتهى الحافة الغربية للدهناء، ومن الحدود الشمالية الى منتهى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية . على شرط انه من النهاية الشمالية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربى للمنطقة المشار اليها فى خط مستقيم منجه الى الشمال بانحراف ثلاثين درجة غربا حتى نقطة ملتقى خط الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية، وانه من النهاية الجنوبية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربى للمنطقة المشار اليها فى خط مستقيم منجه الى الجنوب بانحراف ثلاثين درجة شرقا حتى نقطة ملتقى خط الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية .

### الجزء الثانى

المساحتان الآتيتان من المملكة العربية السعودية :

١ — كل ذلك القسم من شمالى المملكة العربية السعودية جنوبى العراق وجنوبى وشرقى شرق الاردن والمحددة شرقا وجنوب او غربا بالخطوط التالية:

أ — شرقا بخط يبتدىء من الطرف الشمالى للحافة للدهناء الغربية ويمتد شمالا بخط مستقيم بانحراف ٣٠ درجة للغرب الى الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية .

ب — جنوبا بخط يبتدىء من الطرف الشمالى لحافة الدهناء الغربية ويمتد غربا على طول الحافة الشمالية للنفود الكبير تاركا النفود الكبير خارجا عنه الى زاويته الشمالية الغربية ومن هناك بخط مستقيم مارا وسط تبوك الى الحد الشرقى للمساحة المشمولة بالامتياز الممنوح الى شركة امتيازات البترول المحدودة فى اليوم التاسع من شهر يوليو سنة ١٩٣٦

ج — غربا بخط يبتدىء من نقطة تلاقى الخط المستقيم المذكور اعلاه بالحد الشرقى للمساحة المشمولة بالامتياز الممنوح الى شركة امتيازات البترول المحدودة

ومن هناك يمتد شمالا على طول الحد الشرق المساحة المشمولة بالامتياز  
الممنوح لشركة امتيازات البترول المحدودة حتى يصل الحد الذي هو تحت  
سيادة المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر مما يلي الجهة الجنوبية  
من شرق الاردن .

٢ — كل ذلك القسم الجنوبي من المملكة العربية السعودية والحدود شرقا  
وشمالا وغربا وجنوبا بالخطوط الآتية :

( أ ) شرقا بخط يبتدىء من الطرف الجنوبي لحافة الدهناء الغربية ويمتد  
جنوبا بخط مستقيم بانحراف ثلاثين درجة شرقا الى الحدود الجنوبية  
للمملكة العربية السعودية .

( ب ) وشمالا بخط يبتدىء من الطرف الجنوبي لحافة الدهناء الغربية ويمتد  
غربا على بعد خمسين كيلو مترا جنوبى اقصى فرع من وادى الدوامر  
الى نقطة تبعد خمسين كيلو مترا جنوبى اصل وادى الدوامر ومن  
هناك يستمر فى خط مستقيم الى الزاوية الشمالية الشرقية من  
خط تلاقى الحدود اليمنية مع المملكة العربية السعودية .

( ج ) وغربا بخط يبتدىء من نقطة تلاقى الخط المستقيم المذكور اعلاه فى  
الزاوية الشمالية الشرقية من خط تلاقى الحدود اليمنية مع المملكة  
العربية السعودية ومن هناك يمتد جنوبا على طول الحدود الشرقية  
لمملكة اليمن حتى يصل الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية .  
( د ) وجنوبا بخط يمتد على طول الحدود الجنوبية من المملكة العربية  
السعودية فيما بين النهاية الجنوبية للخطوط المذكورة فى الفقرات  
( أ ) و ( ب ) اعلاه .

### الجزء الثالث

كل المقاطعة المعروفة بالمنطقة المحايدة العربية السعودية — الكويتية بما فيها  
الجزر والمياه الساحلية اذا كان هناك موجودا شئ منها او يمكن ان يصير جزء  
منها وكل المقاطعة المعروفة بالمنطقة المحايدة العربية السعودية — العراقية .  
بالنيابة عن شركة كاليفورنيا عربيان بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية

استندرد اويل

التوقيع

التوقيع

عبد الله السلطان الحمدان

ويلم . ج . لينهان

# استثمار المعادن



## مرسوم رقم : ٦٠٩١

### بإعطاء امتياز استخراج المعادن

نحن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاعتماد على الله تعالى وبعد الاطلاع على الاتفاقية والمقاولة الموقع عليهما في جدة في اليوم السابع عشر من شهر رمضان عام ١٣٥٣ هـ الموافق ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ م بين وزير ماليتنا وبين المستر ك. س. توتشل ممثل نقابة التعدين العربية السعودية المحدودة في لندن .

وبناء على موافقة مجلس الوكلاء امرنا بما هو آت :

المادة الأولى — يرخّص لنقابة التعدين العربية السعودية المحدودة . باستخراج المعادن بكافة انواعها ما عدى الزيوت ضمن الاراضى المبينة حدودها في الاتفاقية الملحقه بمرسومنا هذا — من مملكتنا العربية السعودية بحسب الشروط والاحكام الواردة في الاتفاقية والمقاولة الموقع عليهما بين وزير ماليتنا وبين ممثل النقابة المذكورة في جدة في اليوم السابع عشر من شهر رمضان عام ١٣٥٣ هـ بحرية الموافق ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ م .

المادة الثانية — نصادق على الاتفاقية والمقاولة المشار اليهما اعلاه والملحقتين بمرسومنا هذا ونأمر بوضع موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ نشرهما .

المادة الثالثة — على وزير ماليتنا تنفيذ احكام هذا المرسوم .  
صدر في قصرنا بالرياض . في هذا اليوم الثامن من شهر ذى القعدة ١٣٥٣ هـ الموافق ١٢ فبراير ١٩٣٥ .

( عبدالعزيز )

بإمر جلالة الملك

نائب جلالتة

فيصل

## الاتفاقية

هذه اتفاقية عقدت في اليوم السابع عشر من شهر رمضان ١٣٥٣ هجرية الموافق لليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٣٤ ميلادية ما بين الشيخ عبد الله السليمان الحمدان بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية ( المعروف فيما يلي بالحكومة ) فريق أول ، وكارل سابن توتشل بالنيابة عن نقابة التعدين العربية السعودية المحدودة التي يقع مركزها المسجل في ٥٥ — ٦١ مورقيت من مدينة لندن بانكلترا ( المعروفة فيما يلي بالنقابة ) فريق ثان وقد تم الاتفاق بين الحكومة والنقابة على الشكل الآتي :

### المادة الأولى

الامتياز — تمنح الحكومة النقابة بموجب هذه الاتفاقية وعلى الشروط المبينة فيما يلي حق إحصار التنقيش والارتياح والتنقيب على سطح وفي باطن الأرض الواقعة في المنطقة المعرفة في المادة الثانية أدناه عن المعادن والأجسام المعدنية . ومن أجل هذا الغرض يحق للنقابة أن تحفر الحفر والمراديب والحفريات والاتفاق وتنقب فيها وفي باطنها . كما أن الحكومة تمنح النقابة كافة التسهيلات الممكنة والضرورية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية للقيام بالأغراض السابق ذكرها وذلك لمدة سنتين من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية .

### المادة الثانية

المساحة — ان المساحة التي يشملها حق الانحصار المشار اليه في المادة الأولى من هذه الاتفاقية هي مبينة في الخريطة المربوطة بهذه الاتفاقية والمشار إليها برقم (١) وحدودها هي :

تبتدئ الحدود من الشمال الشرقي في نقطة خط الطول عند الدرجة ٣٨ شرقا والعرض ٢٩ درجة و ٣٥ دقيقة شمالا ومن هناك يمتد غربا الى منتهى حدود البلاد التي هي تحت تصرف الحكومة العربية السعودية في الوقت الحاضر من جهة شرقي الأردن ، ومن جهة الغرب خليج العقبة والبحر الأحمر ويمتد جنوبا إلى غاية خور البرك عند خط العرض ١٨ درجة و (١٠) دقائق شمالا ، ويمتد خط الحدود من البرك شمالا بشرق القرية رغدان في غامد ثم ينحرف شمالا بغرب الى

برث سامودة ومنها يستمر شمالا الى عشيرة ومن عشيرة على المحدثنة والخرابة ومن هناك على مران واقبا وهي مياه في حدود كشب من جهته الغربية ويمتد من اقبا على خط مستقيم الى مهد الذهب الذي يعتبر على بعد ٢٠ كيلو متر تقريبا شرقا عن الجريسية ، ومن هناك يستمر على خط مستقيم شمالا مائلا للغرب الى الحناكية ، ويستمر من الحناكية بخط مستقيم الى محطة هدية من السكة الحديدية الحجازية تاركا خير خارجا عن حدود المنطقة ومن هناك يمتد شمالا مائلا للغرب على خط مستقيم الى نقطة تقاطع خط الطول عند الدرجة ٣٨ شرقا وخط العرض في الدرجة ٢٩ والدقيقة ٣٥ شمالا ، ويخرج من هذه الحدود مقاطعة المدينة المنورة وحدودها التي لا تزيد عن ثلاثين كيلو متر من سور البلدة من كل جانب كما تخرج كذلك مكة المكرمة ومنطقة الاحرام الشرعى من الحرم المكي وذلك من السعدية جنوبا الى السيل شرقا ويمتد الخط من السيل بين الشمال والغرب الى صفوان ومنه يرجع جنوبا مخترقا بجرة الى السعدية .

#### المادة الثالثة

##### برنامج العمل :

أ — تبدأ اعمال الكشف والتنقيب في كافة المنطقة التي يشملها الامتياز في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية ، وعلى النقابة ان تنابر على القيام بتلك الاعمال ما لم تمنعها عن ذلك أسباب قاهرة — اما اجهزة التنقيب فتطلبها النقابة في خلال ثلاثين يوما من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية .

ب — عند انتهاء سنة كاملة من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية أو قبل ذلك على النقابة ان تختار من منطقة الامتياز الاراضى والأماكن التي ترغب زيادة التحرى والتنقيب فيها وعلى النقابة كذلك ان تعين محل اقامة في جدة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية .

ت — عند انتهاء سنتين كاملتين من تاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية او قبل ذلك على النقابة ان تختار الاراضى والأماكن التي ترغب استئجارها لمدة ثمانية وخمسين سنة من تاريخ منح الايجار او الايجارات بقصد مباشرة اعمال التعدين الفعالة فيها وذلك بواسطة شركة او شركات تؤلفها النقابة لذلك الغرض .

## المادة الرابعة

### الإيجارات والدفعات :

أ - لا تدفع النقابة للحكومة إيجارات أرضية في خلال السنة الأولى حسبما هو مبين بالمادة الثالثة تحت الفقرة (١)

ب - تدفع النقابة للحكومة سنويا ومقدما في السنة الثانية للتنقيب إيجارات أرضية على حساب أربعة شلنات استرلينية عن كل فدان من الأرض (ان مساحة الفدان الواحد هي ٤٠٤٧ متر مربع) التي تختارها النقابة لأجل زيادة التنقيب فيها كما جاء في المادة الثالثة تحت الفقرة (ب) .

ت - تدفع النقابة للحكومة سنويا ومقدما إيجارات سنوية على حساب جنيتها استرلينيا واحدا عن كل فدان من الأرض التي تختارها النقابة بموجب المادة الثالثة والفقرة (ت) .

ث - تدفع النقابة للحكومة أيضا وذلك في خلال مدة التنقيب خمسة في المائة من قيمة الناتج من المعادن قبل خصم المصاريف أربعة شلنات عن كل فدان من الأرض وتفسير ذلك انه ما كان من المبلغين أكثر من الآخر فان الأكثر هو الذي يعطى للحكومة .

ج - يكون دفع جميع الدفعات الى البنك الذي تختاره الحكومة وبالعملة التي تريدها على ان تحسب تلك العملة على اسعار القطع في تاريخ الدفع .

ح - قبل ان تنقل النقابة لأي شركة أخرى اى حق من حقوقها لاستثمار اى منطقة كانت يجب عليها ان تخبر الحكومة بذلك وتأخذ موافقتها أولا . على ان الحكومة لا تمتنع عن الموافقة على طلب النقابة الا اذا رأت اسبابا كافية وهامة تضر بمصلحتها .

## المادة الخامسة

تعهدات الحكومة - تتعهد الحكومة بالآتي :

أ - ان تمنح النقابة او خلفاؤها إيجارا وإيجارات على الشكل المبين بالمشروع (ب) المرفق بهذه الاتفاقية وذلك عند تقديم طلب من النقابة الى الحكومة كما هو موضح بالمادة الثالثة تحت الفقرة (ت) .

ب - تتعهد الحكومة بالمحافظة على النقابة وعلى موظفيها وممتلكاتها . ان شكل تلك المحافظة تبين تفصيلاتها بكتاب خاص يتبادل بين الحكومة

والنقابة ويكون قابلاً للتعديل من آن لآخر حسبما تقتضيه الظروف على ان تدفع النقابة للحكومة رأساً اجور الحرس التي يتفق عليها بينهما.

ت — تعفى الحكومة النقابة وخلفاءها الشرعيين من كافة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم والعوائد ورسوم الاصدار على الاجسام المعدنية المستحصلة . اما ما تورده النقابة من كافة الاشياء فتدفع عنه للحكومة عشرة في المائة رسوماً جركية بنسبة القيمة التي توضع في القوائم والتي يجب ان تكون مصدقة من جهات مسئولة ويعنى بالجهات المسؤولة — اما غرفة تجارية او مفوضية عربية سعودية وفي حالة عدم وجود غرفة تجارية او مفوضية عربية سعودية في محل المخرج تصدق القوائم من جهة مسئولة مثل كاتب عدل او محكمة او غيرها من الدوائر الحكومية ولا يسوغ للنقابة ان تبيع في داخل المملكة العربية السعودية اى شىء من الاشياء التي ادخلتها بدفع عشرة في المائة رسوماً جركية مالم تكن قد دفعت للحكومة الرسوم الجركية الكاملة عن الاشياء التي تريد بيعها حسبما يدفعه الآخرون .

ث — تعطى الحكومة النقابة الحق باستعمال جميع الوسائط والتسهيلات التي تعتبر لازمة او نافعة للقيام بتنفيذ اغراض هذا المشروع وهذه الوسائط والتسهيلات تشمل من ضمنها حق بناء الطرق واستعمالها . وتشبيد الخيام والابنية والتراكيب وجميع انواع طرق المواصلات . وانشاء وتشغيل المسكن والاجهزة والوسائط العائدة للكشف والتنقيب او الماله علاقة بنقل او تخزين او معالجة او صنع او معاملة تصدير المعادن والاجسام المعدنية او الماله علاقة بالخيمات والابنية وبيوت سكن موظفي النقابة والشركات . وبناء واستعمال اوعية للتخزين وبناء المستودعات وانشاء المرافى وخطوط النحميل البحرية واستعمال كافة انواع وسائط نقل موظفيها واجهزتها وجميع التبر والاجسام المعدنية والمحصولات الاخرى . من المفهوم على كل حال ان استعمال الطيارات واللاسلكى في داخل البلاد سيكون موضع اتفاقية على حدتها بين الحكومة والنقابة . للحكومة حق استعمال الخطوط الحديدية والطرق والرافى التي تنشأها النقابة بدون ان يضر هذا الاستعمال بمصالح النقابة . اما كيفية ذلك فيكون موضع اتفاقية خاصة بين الحكومة والنقابة في حينه .



ج — تعطى الحكومة النقاية حق الحفر والتنقيب عن المياه واخذها واستعمالها واستثمارها وكذلك الحال فى اخذ واستعمال اى مياه تخص الحكومة فى عمليات المشروع على ان لا يلحق من جراء ذلك ضرر بالرى او يحرم الاراضى او البيوت او موارد المواشى من مقدار كاف لها من المياه فى كل وقت.

ح — تعطى الحكومة النقاية الحق كى تاخذ وتستعمل الى الحد الضرورى فقط للمشروع المحصولات الطبيعية الاخرى التى تخص الحكومة كالتراب والحجارة والكلس والجبس والمواد التى تشبهها . اما الخشب والحطب فلا يحق للنقاية استعمالها الا لاغراضها البيئية وليس منها تشغيل المكينات والبناء .

خ — تعوض الحكومة النقاية مقابل استعمالها وسائط النقل والمواصلات الخاصة بها فى اوقات الطوارئ الخطرة وتدفع لها الخسائر التى تلحق بها من جراء ذلك الاستعمال سواء كانت تلك الخسائر ناشئة عن خراب فى مواصلات النقاية من استعمال الحكومة لها أو فى اجهزتها أو اعمالها . من المفهوم أن الحكومة لا تكون مكنته بتعويض النقاية مبالغ الارباح التخمينية التى يمكن أن تربحها النقاية فى خلال مدة استعمال الحكومة هذه الوسائط .

أما العطل والضرر الذى يصيب مواصلات النقاية بسبب القوة القاهرة فان الحكومة لا تعوضها عنها .

د — تعطى الحكومة النقاية الصلاحية لاستحصاها من أى كان على الحقوق السطحية من أى ارض ترى النقاية ضرورة استعمالها فيما له علاقة باعمال التنقيب والنحرى أو بعمليات التعدين على شرط ان النقاية تدفع لصاحب تلك الأرض أو شاغلها تعويضا مقابل استعمالها ويكون التعويض المذكور متناسبا مع الفائدة العادية التى يجتنيها صاحب الأرض أو الشاغل طادة من استعماله تلك الاراضى مع بعض فائدة أخرى معقولة . وفى حالة وجود أى صعوبة فى استحصاها مثل تلك الحقوق السطحية منها فالحكومة تساعد النقاية على نوال مطلوبها .

## المادة السادسة

- تعهدات النقابة — توافق النقابة على الآتى وتعهد به :
- آ — ان لا تبشر أى عمل كان فى المناطق الدينية أو المقدسة كالمقابر والجوامع الخ . وان لا تشغل تلك المناطق .
- ب — تقدم النقابة الى ممثلى الحكومة المفوضين على الاصول وذلك فى خلال ساعات العمل العادية جميع التسهيلات اللازمة لاجل اطلاعهم على جميع اعمالها وسجلاتها بقصد تفتيشها .
- ت — لا يتعرض موظفو النقابة لاعمال الحكومة الادارية والسياسية والدينية فى داخل المملكة العربية السعودية ويكون جزءا من ينقض هذا الشرط من الموظفين النقي من البلاد مع مجازاته بما تقتضيه احكام البلاد وتعويض المتضرر . ومن المفهوم انه يسرى على كافة موظفى النقابة ما يسرى على غيرهم من المقيمين فى البلاد العربية السعودية من النظام والاحكام .
- ث — يقوم فى ادارة ومرافقة اعمال النقابة اناس تختارهم النقابة وهؤلاء يجب عليهم ان يستخدموا رعايا عربيين سعوديين فى جميع الاعمال حسبما يقتضيه المشروع ولا يحق لهم استخدام رعايا اجانب مادام يوجد من الرعايا العربيين السعوديين من يقوم بتلك الاعمال . اما الرعايا الاجانب من البلدان المجاورة الذين تضطر النقابة لاستخدامهم ممن لا يوجد فى البلاد من يقوم مقامهم فعلى النقابة استحصال موافقة الحكومة قبل تعيينهم وذلك برفع اسمائهم اليها وطلب الموافقة على ذلك قبل شهر واحد من تاريخ تعيينهم فاذا لم تعارض الحكومة فى تعيينهم فى خلال هذه المدة فان النقابة تعتبر ذلك موافقة من الحكومة على استخدامهم كما لا يحق لمديرى النقابة وموظفيها ان يرتبطوا بمقاولات فى اعمالهم مع رعايا الحكومة العربية السعودية فى الاعمال التى تريد عن مدة شهر واحد الا بعد استشارة الحكومة واستحصال موافقتها فاذا لم تتلق النقابة جوابا على طلبها فى خلال خمسة عشر يوما من حين اعلامها الحكومة برقيتها فتعتبر النقابة سكوتها موافقة على طلبها ذلك .
- ج — ترضخ النقابة لانظمة وقوانين الحكومة العربية السعودية المرعية الآن والتى ستوضع فى المستقبل موضع التطبيق على العمال فى المشاريع الصناعية الماثلة فى داخل المملكة .

ح — تقدم النقابة للحكومة نسخاً مع جميع الخرائط العمومية والتقارير التي تضعها عن الاعمال التي تقوم فيها النقابة في المناطق التي تشملها هذه الاتفاقية.

خ — تقدم النقابة للحكومة تقريراً لمعلوماتها الخاصة في خلال ستة أشهر من تاريخ آخر كل نصف سنة عن أعمالها في خلال نصف السنة السابقة.

د — تسمح النقابة لموظفي الحكومة ووكلائها المتدربين في أعمال رسمية باستعمالها وسائط النقل والمواصلات الخاصة بها ، على شرط أن استعمالهم اياها لا يعيق أو يعرقل أعمال النقابة بموجب هذه الاتفاقية ولا يجعلها مصاريفاً غير لازمة .

ذ — لدى منح الحكومة النقابة إيجارات بموجب شروط المادة الثالثة والفقرة ( ت ) والمادة الخامسة والفقرة ( آ ) المبينة اعلاه — وحالما تعتبر النقابة ان المعلومات التي احرزتها تبرر شروعها بالاستثمار الفعلي فانها تؤلف بمعرفتها المطلقة شركة او شركات يكون الغرض منها تشغيل المناجم التي تعتبرها ملائمة لتجهيزها باجهزة التعدين والطحن لاستخراج الاجسام المعدنية منها . وتعطى النقابة الحكومة بصفة شرعية كجزء مقابل منحها الايجار خمسة عشر بالمائة من رأسمال تلك الشركة او الشركات الاسمي اسهما مدفوعة قيمتها بالكامل ويتحتم على تلك الشركة او للشركات بأن تمتثل لشروط صيغة الايجار كما هو مبين بالمشروع ( ب ) . وتعرض النقابة على رعايا الحكومة العربية السعودية الاشتراك في عشرة بالمائة من اسهم الشركة او الشركات المعروض بيعها على الجمهور مع العلم بأنه يجب قبول الاشتراك او رفضه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وصول اخطار النقابة للحكومة بمطلبها ذلك . وعلى تلك الشركة او الشركات أن تقوم بالاعمال بكل دقة ونشاط كي تتوصل الى انتاجات تجارية في أقرب وقت ممكن طبقاً للاصول الرعية في فن التعدين .

ان اعمال التعدين تشمل طلب الادوات والاجهزة وشحنها الى البلاد العربية السعودية وتشمل ايضا اعمال التنقيب والتعدين والاستثمار وبناء الطرق وتشديد الخيام والابنية والتراكيب ووسائط النقل.

والمواصلات وتركيب وتشغيل المسكائن ووسائل الحفر. ان وسائل الحفر المذكورة تنقسم الى ثلاثة اقسام معرفة حسب فن التعدين المصطلح عليه : ( ١ ) دياموند درلنج ( ٢ ) شان درلنج ( ٣ ) روتارى درلنج . كما أنها تشمل القيام بالاعمال تحت الارض بقصد الاستحصال على معلومات جيولوجية معدنية ومعلومات عن المياه والمواد الاخرى .

د - يتضمن الايجار او الايجارات المذكورة شرطا هو أن الشركة او الشركات التى تتألف للعمل تدفع للحكومة ابتداء من تاريخ منحها لها الايجار او الايجارات أقساطا نصف سنوية باسم ريع قدره خمسة فى المائة من قيمة النانج غير الصافى من المعادن المستحصلة وبناء على ذلك فان الريع الذى كان يدفع فى أثناء التنقيب كما جاء بالمادة الرابعة والفقرة ( ث ) يعتبر لاغيا اعتبارا من تاريخ منح الايجار او الايجارات المنوه عنها أعلاه .

#### المادة السابعة

##### الغاء الاتفاقية:

- آ - تلغى هذه الاتفاقية من قبل الحكومة وذلك اذا كانت النقابة — الا لأسباب قاهرة — توقف جميع الاعمال فى البلاد العربية السعودية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر وفى هذه الحالة تخطر الحكومة النقابة خطيا أو برقيا بالغاء الامتياز. تعتبر النقابة بانها اوقفت اعمالها اذالم يوجد شخص مفوض يمثلها فى البلاد العربية السعودية لمدة ثلاثة أشهر متوالية .
- ب - يكون للنقابة الحق بتوقيف اعمالها فى اى منطقة او فى جميع المناطق التى تكون قائمة بالبحث فيها وذلك باعطائها الحكومة اخطارا خطيا او برقيا قبل ثلاثين يوما من تاريخ توقيف اعمالها وهذا الاخطار البرقى يجب تأييده بتحرير حالا . ولا يجوز توقيف العمل باى حال من الاحوال الا لأسباب قاهرة زيادة عن ثلاثة أشهر وفى تلك الحالة يحق للحكومة بموجب الفقرة ( ا ) الغاء الامتياز فى تلك المنطقة او المناطق .
- ت - عند الغاء هذه الاتفاقية بذلك الاخطار أو لآى سبب او علة اخرى تسمى النقابة خالية من كل التعهدات المنصوصة عليها فى هذه الاتفاقية عدى ما يأتى :

١ - تصبح ممتلكات النقابة غير المنقولة كالطرق والمياه والآبار الأخرى مع مواسيرها وأبنيتها الثابتة وتراكيبها الخ ملكا للحكومة بدون أى مقابل .

٢ - تعرض النقابة على الحكومة ممتلكاتها المنقولة في البلاد العربية السعودية بأسعار معتدلة تساوى قيمة استبدالها بجديدة مثلها ناقصا مبلغ مقابل استعمالها فإذا لم تقبل الحكومة هذا العرض في خلال ثلاثين يوما بعد إلغاء هذه الاتفاقية تكون النقابة مجبورة بنقلها في خلال ستة أشهر وإذا لم تنقل الممتلكات جميعها أو أى قسم منها في خلال تلك المدة ، فإن القسم الذى لم ينقل يصبح ملكا للحكومة بدون مقابل .

#### المادة الثامنة

آ - يجب ان تكون أنظمة وقوانين النقابة الداخلية غير متعارضة مع أنظمة وقوانين المملكة .

ب - ( التقويم ) ان التاريخ المعبر فى التوقيت فى هذه الاتفاقية هو التقويم الشمسى .

ت - ( اللغة ) كتبت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية ولكلا النصين قيمة واعتبار واحد .

ث - ( النفوة القاهرة ) ان أى قصور او اهمال يصدر من طرف النقابة بالقيام والمحافظة على اى شرط من شروط هذه الاتفاقية لن يعطى للحكومة حقا او يجعلها تعتبر ذلك مناقضا او مخلا بالاتفاقية مادام ذلك القصور او الاهمال ناشئا عن قوة القاهرة - فاذا وقع قصور او اهمال عن قوة القاهرة فان تنفيذ ذلك الشرط من هذه الاتفاقية يتأخر وتضاف مدة التأخير مجموعة اليها المدة التى يستغرق اصلاح الضرر فيها الى المدد او الأوقات المحددة فى هذه الاتفاقية .

ج - ( التحكيم ) اذا حصل شك او خلاف او نزاع خلال مدة هذه الاتفاقية حول تفسيرها او تنفيذها او اى شئ وارد فيها او يتعلق بها او حول الحقوق والواجبات العائدة لأحد الفريقين وتعذر عليهما الاتفاق



عليها فان ذلك الخلاف يحال الى حكمين ( اثنين ) يعين كل من الفريقين واحداً منهما والى وازع يختاره الحكماء قبل الشروع فى التحكيم ، وعلى كل من الفريقين أن يعين حكمه فى ظرف ثلاثين يوماً من وصول طلب خطى من الفريق الآخر وفى حالة اختلاف الحكمين على تعيين وازع فان الحكومة والنقابة يتفقان على تعيينه وفى حالة اختلافهما على ذلك فانهما يطلبان من رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة اختياره لهما . يعتبر حكم الحكمين نافذاً ، واذا اختلفا فحكم الوازع يعتبر نهائياً ويكون محل التحكيم حيث يتفق عليه الفريقان وفى حالة عدم اتفاقهما يكون فى ( لاهائى ) بهولندة .

ح - ( الابرام ) ان هذه الاتفاقية بعد توقيعها فى البلاد العربية السعودية ترسل للابرام من قبل النقابة فى مكتبها فى لندن بانسكترا ولا تصبح نافذة المفعول الا بعد ابرامها بلندن من قبل النقابة والطريقة فى ذلك هو أنه بعد التوقيع على النصين على نسختين فى البلاد العربية السعودية ترسل النسختان الموقعتان داخل غلاف مسجل الى النقابة بلندن فى اول بريد وفى خلال عشرة ايام من تاريخ استلام النقابة لها فى لندن تبرق النقابة للحكومة برفقة تفيد ابرامها اياها او عدمه فاذا لم تبرم النقابة الاتفاقية فى خلال عشرة ايام من تاريخ استلامها لها فى لندن فان الاتفاقية تصبح لاغية وباطلة ولا يكون لها مفعول بعد ذلك بتاتا .

لدى ابرام النقابة لهذه الاتفاقية ترجع منها للحكومة نسخة واحدة من كل من النصين مع الوثيقة التى تثبت صحة ابرامها وبعد ذلك تنشرها الحكومة بالطريقة العادية فى البلاد العربية السعودية .

خ - ( الانذارات ) ان الانذارات التى يطلب تقديمها بموجب هذه الاتفاقية يجب ان تعنون فيما يختص بالحكومة باسم وزير المالية بمكة وفيما يختص بالنقابة باسم وكيل النقابة بمكة . من المتفق عليه ان التبليغات فى السنة الاولى تعنون باسم المستر توتشل او من ينوب منابه فى البلاد العربية السعودية وبعد السنة الاولى يكون التبليغ

الى مكتب النقابة بجدة ويعتبر التبليغ تبليغا من حين تسليمه الى المكتب المذكور ويكون الارسال داخل غلافات مسجلة .

د — ( نقل الملكية ) : للنقابة الحق بعد اخذ موافقة الحكومة ان تنقل حقوقها الممنوحة لها في هذه الاتفاقية الى شركة او شركات تؤلف خصيصا لاجل تشغيل المناجم واستثمارها .

وعلى ذلك قد تم التوقيع من قبل عبدالله السليمان الحمدان بالنيابة عن الحكومة وكارل سابن توتشل بالنيابة عن النقابة في اليوم والشهر والسنة المبينة اعلاه .

عن نقابة التعدين العربية السعودية      عن الحكومة العربية السعودية

التوقيع

عبدالله السليمان الحمدان

التوقيع

كارل سابن توتشل

## المقاولنة

عقدت هذه المقاولنة في اليوم السابع عشر من شهر رمضان من سنة ١٣٥٣ هجرية الموافق ليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٣٤ ميلادية ما بين الحكومة العربية السعودية التي ينوب عنها في الوقت الحاضر وزير مالىتها ( المعروف فيما يلى بالمؤجر ) فريق اول ونقابة التعدين العربية السعودية المحدودة التي يقع مركزها المسجل في ٥٥ - ٦١ مورقيت من مدينة لندن بانكلترا ( المعروفة فيما يلى بالمستأجر ) فريق ثان وقد تم الاتفاق بين الفريقين المتعاقدين على هذه المقاولنة كما يأتى :

١ - يمنح المؤجر المستأجر بموجب هذه المقاولنة استحصال كافة الاجسام المعدنية والمعادن على اختلاف انواعها ( ماعدى الطبقات الزيتية والزيوت المعدنية ) وتطلق على الاجسام المعدنية فيما يلى كلمة ( معادن ) الموجودة الآن والمكتشفة او التي ستكتشف في خلال مدة هذه المقاولنة في باطن او على سطح جميع الاراضى المشار اليها فيما يلى بكلمة ( الاراضى المذكورة ) الواقعة في وحوالى خط الطول ( ٢٣ ) درجة و ( ٢٩ ) دقيقة و ( ٥٢ ) ثانية شمالا وخط العرض ( ٤٠ ) درجة و ( ٥٢ ) دقيقة و ( ٤٥ ) ثانية شرقا والتي تقدر مساحتها بالف وعشرين فدان تقريبا ان تلك الاراضى بمحدودها ومساحتها ستعرف باكثر تفصيل بخريطه ترمم خصيصا مع هذه المقاولنة وتطوق بخط احمر .

٢ - ان المنافع التي يتضمنها هذا الایجار والاغراض المقصودة منه هي :

أ - ان يعمل المستأجر على استحصال المعادن وعلى معالجتها وسبكها ونقلها ومن اجل الوصول لهذه الغاية يحق للمستأجر المذكور استعمال التسهيلات والحقوق والامتيازات اللازمة والمناسبة المنصوص عليها في هذه المقاولنة لهذا المشروع في الاراضى المذكورة وعليها واتحتها .

ب - ان يحفر ويفتح في الاراضى المذكورة وعليها وفي باطنها الدبول والآبار والحفريات وان يركب فيها وعليها وفي باطنها الاجهزة والآلات وان يشيد المباني والبيوت والمخيمات وخلافها من التأسيسات اللازمة لسكنى وراحة المستخدمين والعمال وخلافهم ممن يستخدمهم المستأجر في المناجم المذكورة . وان يشغل ويستعمل جميع الوسائط الاخرى لما سيكون لازما ومناسبا لاشغال استحصال المعادن المذكورة الى ابعد ما يمكن الاستفادة منها وان يستفيد من

جميع الاشغال على اختلاف انواعها الموجودة الآن والتي لها علاقة في تلك الاراضى المذكورة من المناجم والعقارات العائدة للحكومة وان يغسل ويجهز ويحضر للبيع جميع المعادن الموجودة في الاراضى المذكورة وينقلها ويتصرف فيها .

ت — ان يستعمل اى نهر او ساقية او مجرى ماء او ينبوع او اى ماء آخر موجود او جار في الاراضى المذكورة او في الاراضى الداخلة في حدودها . وان يصنع ويبنى ويحافظ على اى مجرى ماء او اقية او سواقى او مستودعات وذلك لاي غرض من الاغراض المذكورة العائدة لهذا المشروع بشرط ان لا يلحق من جراء ذلك ضرر بالرى او يحرم اى الاراضى او البيوت او موارد المواشى من مقدار كاف من المياه في كل وقت وعلى شرط ايصال لا يلحق من جراء ذلك ضرر او اجفاف بفريق ثالث .

ث — أن ينشئ ويستعمل الطرق وخطوط الترامواى وخطوط السكك الحديدية وجميع طرق المواصلات والتخزين والفناطيس والاحواض والمستودعات والاولعية والمرافىء والارصفة وخطوط التحميل البحرية والصنادل وذلك فيما يتعلق في اعمال الكشف والتحرى والنقل والتخزين ومعالجة المعادن وسبكها او فيما له علاقة بتصديرها او بما يتعلق بالمخيمات والابنية والمساكن لموظفى ومستخدعى المستأجر اما استعمال الطيارات واللاسلكى في داخل البلاد فيكون موضع اتفاقية خاصة على حدتها بين المؤجر والمستأجر . ان للمؤجر الحق في الاستفادة من استعمال الخطوط الحديدية والطرق والمرافىء التى ينشأها المستأجر بدون ان يضر هذا الاستعمال بمصالحه . اما كيفية ذلك فيكون موضع اتفاقية خاصة بين المؤجر والمستأجر في حينه .

ج — ان يستعمل تلك الاراضى المذكورة او قما منها لاجل ايداع وتكويم المعادن المنووحة له بموجب هذه المقالة وان يستعمل جميع الاتربة والمواد الاخرى المستخرجة من باطن الارض المذكورة والتي توضع على جوانب الأعمال القائمة فيها .

ح — ان يفتش ويحفر ويكسر ويستعمل في الاراضى المذكورة الحجارة والرمل والسكر والجبس والمواد الاخرى لما سيلزمه في بناء البيوت والخطوط الحديدية وخطوط الترامواى والتعميرات والانشاءات الاخرى اما الخشب والخطب فلا يسمح للمستأجر استعماله الا للاغراض البيتية وليس منها تشغيل المسكنات والبناء .

٣ — تبقى الاملاك المذكورة في حوزة المستأجر لمدة ثمانية وخمسين سنة تبدأ من ٤ ذى الحجة ١٣٥٥ هجرية الموافق ١٥ فبراير ١٩٣٧ كإسباتى بعد .

٤ — يدفع المستأجر للمؤجر لقاء استثماره هذا الامتياز في خلال المدة المذكورة في المادة الثالثة ايجارا سنويا قدره جنيه واحد استرلينى عن كل فدان من الاراضى المذكورة بموجب هذه المقاوله ويكون الدفع مقدما في اليوم الخامس عشر من شهر فبراير من كل سنة ويشترط في ذلك دائما انه اذا وجد في اى سنة من السنوات ان مقدار خمسة في المائة من مجموع قيمة النتائج غير الصافي للمعادن يزيد عن مجموع اجرة الفدادين المؤجرة يجب عندئذ على المستأجر ان يدفع تلك الزيادة اى المبلغ الذى يزيد عن الخمسة في المائة من قيمة مجموع النتائج غير الصافي على مجموع مبلغ الايجار المذكور عن كل فدان الى المؤجر اما بصفة زيادة ايجار او بصفة ريع ، يكون دفع ذلك الايجار او الريع ( اذا وجد ) سنويا في خلال ثلاثة اشهر من بعد التحقق من مجموع القيمة السنوية للنتائج غير الصافي للمعادن في تلك السنة تدفع جميع المبالغ المستحقة بموجب هذه المادة بالعملة التى يعينها المؤجر وتودع باسمه في البنك الذى يسميه ويكون حسابها على سعر القطع في يوم الدفع زاد على ما ذكر انه بناء على منح هذا الايجار يعطى المستأجر المؤجر او الى من يعينه وذلك عندما يؤلف المستأجر شركة او شركات من اجل استعمال هذه المقاوله والاملاك المشمولة بها خمسة عشر في المائة من رأمال تلك الشركة او الشركات الاسمى اسهما مدفوعة قيمتها بالكامل حسب الاساس ويعطيه الحق في تعيين مدير واحد في مجلس ادارة كل شركة . من المتفق عليه ههنا ان عدد المديرين في مجلس ادارة كل شركة لا يزيد عن ستة اشخاص يكون منهم المدير الذى تعينه الحكومة وتكون صلاحية الجميع متساوية واحدة ومن المفهوم على كل حال ان تأليف تلك الشركة او الشركات يكون عندما تحصل منتوجات تجارية او قبل ذلك وبعد عرض نظام الشركة على الحكومة



واستحصال موافقتها فاذا لم تعترض الحكومة على تأليف تلك الشركة في خلال شهر واحد من تاريخ استلامها الطلب في مكة فيعتبر سكوته موافقة على ذلك .

٥ — يتعهد المستأجر للمؤجر بالنيابة عن نفسه وعن ورثائه وعن من ينتقل اليه حقوق هذا الايجار ومادامت تعهداته سارية المفعول طيلة مدة هذه المفاولة بالآتي :

آ — ان يدفع الايجار او الربع المنصوص عليهما في هذه المفاولة في اليوم وبالطريقة المنوّه عنها اعلاه .

ب — ان لا يباشر اعمالا في المناطق المقدسة مثل المقابر والجوامع الخ وان لا يشغل تلك الاماكن .

ت — ان يسمح لندوب المؤجر المفوضين بالاطلاع على كافة اعمال التعدين وسجلات الانتاج وان يقدم لهم التسهيلات الكاملة للتفتيش خلال ساعات العمل العادية على الاعمال التي يقوم بها المستأجر

ث — ان لا يتدخل او يسمح لاحد من موظفيه بالتدخل في الاعمال الادارية والسياسية والدينية في داخل المملكة العربية السعودية وفي حالة نقض هذا التعهد من لدن اى شخص او اشخاص تابعين للمستأجر فان مرتكب ذلك يكون حسب رغبة المؤجر عرضة للنق من البلاد مع مجازاته بما تقتضى به احكام البلاد مع تعويض المتضرر . ومن المفهوم انه يسرى على كافة موظفي الشركة ما يسرى على غيرهم من المقيمين في البلاد العربية السعودية من النظم والاحكام .

ج — ان يدير ويراقب اعمال المستأجر اشخاص ينتخبهم بنفسه وهؤلاء عليهم ان يستخدموا رعايا عربيين سعوديين في جميع الاعمال حسبما يقتضيه المشروع ولا يحق لهم استخدام رعايا اجانب مادام يوجد من الرعايا العربيين السعوديين من يقوم بتلك الاعمال . اما الرعايا الاجانب من البلدان المجاورة الذين تضطر الشركة لاستخدامهم ممن لا يوجد في البلاد من يقوم مقامهم فعلى الشركة استحصال موافقة الحكومة قبل تعيينهم وذلك برفع اسمائهم اليها وطلب الموافقة على ذلك قبل شهر واحد من تاريخ تعيينهم فاذا لم تعارض الحكومة في تعيينهم خلال هذه المدة فتعتبر الشركة

ذلك موافقة من الحكومة كما لا يحق لمديرى الشركة وموظفيها ان يرتبطوا بمقاولات في اعمالهم مع رعايا الحكومة العربية السعودية في الاعمال التي تزيد عن مدة شهر واحد الا بعد استشارة الحكومة واستحصل موافقتها فاذا لم تتلق الشركة جوابا على طلبها في خلال خمسة عشر يوما من حين اعلامها الحكومة برقيها فتعتبر الشركة سكوت الحكومة موافقة على طلبها .

ح — ان يوضح المستأجر لقوانين الحكومة العربية السعودية المرعية في البلاد الآن والتي ستوضع في المستقبل موضع التطبيق بما يتعلق بمعاملة العمال في المشاريع الصناعية المماثلة .

خ — ان يقدم المستأجر للمؤجر نسخا من جميع الخرائط العمومية والتقارير التي توضع عن الاعمال التي يقوم بها المستأجر على سطح تلك الاراضى المذكورة اوفى باطنها .

د — ان يقدم المستأجر للمؤجر لمعلوماته الخاصة وذلك في خلال ستة اشهر من بعد نهاية كل نصف سنة تقريرا عن الاعمال التي قام بها خلال نصف السنة السابقة .

ذ — يعطى المستأجر الحق لوكلاء المؤجر الرسميين وموظفيه المنتدبين في اعمال رسمية باستعمال الطرق ووسائل المواصلات والنقل التي يؤسسها المستأجر على شرط ان استعمالهم هذا لا يعيق او يعرقل اعماله او يكلفه اضرارا او مصاريف غير لازمة .

ر — ان يقوم المستأجر في اعمال التعدين بكل جد ونشاط مما يجعله يتوصل الى انتاجات تجارية في اقرب وقت ممكن وفقا للعادات المرعية في فن التعدين . وان تعالج جميع الاجسام المعدنية في داخل المملكة العربية السعودية . اما المعادن الثمينة فتعالج الى ان تصبح سبائك جاهزة للتصدير اما المعادن الاخرى فتعالج الى درجة يجعلها قابلة للتداول التجارى . من المفهوم ان الشركة تقوم بتلك المعالجة اذا توفر لها عمل ذلك من الوجهة الاقتصادية . ان اعمال التعدين تشمل بما يختص بهذا البند طلب الاجزء والآلات وشحنها الى البلاد العربية السعودية .

ز — ان يحافظ المستأجر على عدم اجتياز حدود منطقة الايجار محافظة كلية.  
 ص — ان يسمح المستأجر لاي شخص ماذون من طرف المؤجر كي ياخذ  
 من الاراضى المذكورة اى كمية من التراب والرمل او الحصى او  
 الخشب او اى شىء آخر من الاشياء اللازمة لعمل الطرق او البناء  
 والتي يكون للمؤجر لزوم فيها على شرط ان لا تكون تلك الاشياء  
 فى حيز استعمال المؤجر.

ش — يمسك المستأجر بنفسه او بواسطة موظفيه دفاتر حسابات كاملة  
 وصحيحة وسجلات لاعمال التعدين والاشغال الاخرى التى يقوم  
 بها وقيودات تثبت كيفية التصرف بالمعادن المستحصلة من الاراضى  
 المذكورة ويقدم تلك الدفاتر والسجلات الى مندوب المؤجر المفوض  
 لتفتيشها اذا طلب منه ذلك .

ص — للمؤجر حق المرور فى الاراضى المذكورة بقصد عبوره الى  
 الاراضى المجاورة لها مادام ذلك المرور لا يضر بحقوق المستأجر  
 الممنوحة له بموجب هذه المقالة .

ض — يتخذ المستأجر كافة الاحتياطات اللازمة واللائقة والتي يراها  
 ضرورية لوقاية صحة وسلامة جميع المعدنين والعمال المستخدمين  
 فى اعمال التعدين التى يقوم بها .

٦ — يتعهد المؤجر للمستأجر بالآتى .

آ — يستعمل المستأجر الاملاك المؤجرة له بهذه المقالة بكل طمانينة  
 طيلة مدة الايجار المحدودة بدون ان يسبب المؤجر او اى شخص  
 ينوب عنه شرطا اى تعطيل له وذلك لقاء ما يدفعه المستأجر من  
 الايجار او الريع النصوص عليها فى هذه المقالة ولقاء محافظته  
 على تعهداته المتعهد بها وقيامه بتنفيذها .

ب — يحافظ المؤجر على المستأجر وعلى مستخدميه وممتلكاته . ان  
 شكل تلك المحافظة تبين تفصيلاتها بكتاب خاص يتبادل بين المؤجر  
 والمستأجر ويكون قابلا للتعديل من آن لآخر باتفاق الطرفين  
 حسبما تقتضيه الظروف . على أن يدفع المستأجر للمؤجر رأساً  
 أجور الحرس التى يتفق عليها بينهما .

ت — يعنى المؤجر المستأجر وخلفاءه الشرعيين ومن ينقل اليهم حقوق هذه المقاوله من كافة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن المكس والرسوم والعوائد ورسوم الاصدار عن الاجسام المعدنية المستحصلة أما جميع ما يورده المستأجر من كافة الأشياء فيدفع منها للمؤجر عشرة في المائة رسوما جركية بنسبة القيمة التي توضح في الفواتير التي يجب أن تكون مصدقة من جهات مسئولة ويعنى بالجهات المسئولة أما غرفة تجارية أو مفوضية عربية سعودية وفي حالة عدم وجود غرفة تجارية أو مفوضية عربية سعودية في محل المخرج تصدق من جهة مسئولة مثل كاتب عدل أو محكمة أو غيرها من الدوائر الحكومية . ولا يسوغ للمستأجر أن يبيع في داخل المنفعة العربية السعودية أى شئ من الأشياء التي ادخلها بدفع عشرة في المائة رسوما جركية ما لم يكن قد دفع أولا للمؤجر الرسوم الجركية الكاملة عن الأشياء التي يريد بيعها حسبما يدفعه الآخرون .

ث — يعرض المؤجر المستأجر مقابل استعماله وسائط النقل والمواصلات الخاصة بالمستأجر في أوقات الطوارئ الخطرة ويدفع له الخسائر التي تلحق به من جراء ذلك الاستعمال سواء كانت تلك الخسائر ناشئة عن خراب في مواصلات المستأجر من استعمال المؤجر لها أو في اجهزته أو اعماله . من المفهوم ان المؤجر لا يكون مكلف بتعويض المستأجر مبالغ الارباح التخمينية التي يمكن ان تربحها في خلال مدة استعمال هذه الوسائط . أما العطل والضرر الذي يصيب المستأجر بسبب القوة القاهرة فان المؤجر لا يعرض المستأجر عنه .

ج — ان يعين المؤجر المستأجر ويقدم له كل مساعدة ممكنة التي يكون المستأجر بحاجة لها لأجل الحصول من أى كان على الحقوق السطحية من أى أرض من الاراضى التي يعتبرها المستأجر لازمة له لأعمال التنقيب والاستغلال أو التعدين التي يقوم بها على شرط ان يدفع المستأجر لصاحب أو لشاغل تلك الأرض تعويضا مقابل

فأئذته منها وان يكون ذلك التعويض عادلا ومنصفا بالنسبة  
للفائدة العادية التي يجتنيها صاحب الأرض او شاغلها من استعماله  
تلك الأراضي مع بعض فائدة أخرى معقولة .

٧ - من المتفق عليه صراحة هنا :

آ - اذا لم يدفع الايجار المنصوص عليه بهذه المفاولة أو اذا لم يدفع  
قسم منه أو اذا تأخر دفعه أو دفع أى قسم منه لمدة ثلاثة اشهر  
بعد اليوم أو الوقت المستحق فيه الدفع عندئذ يعطى المؤجر  
للمستأجر انذارا لمدة شهرين طالبا منه دفع الايجار المذكور  
وبعد مضى مدة ذلك الانذار يحق للمؤجر ان يدخل الى المناجم  
والاملاك المؤجرة للاستحصال على الايجار أو الربح المتأخر  
دفعه ولهذا السبب يمكن للمؤجر أن يحجز على جميع أو على بعض  
المعادن والاجسام المعدنية والسكائن والمخزونات الميته والحية  
والآلات والعدد والمهمات وغيرها من الأشياء الموجودة فى تلك  
الاملاك ويحق للمؤجر كذلك ان يأخذ وينقل ويتصرف فى  
الدراهم التي تأتى منها فيستبقى ويأخذ مقدار الايجار أو الربح  
المستحق له آنئذ مع جميع النفقات والمصاريف المتسببة عن تأخير  
الدفع وبعد ذلك يحق للمؤجر الغاء الايجار .

ب - اذا تأخر دفع الايجار او الربح المنصوص عليهما بهذه المفاولة او  
تأخر دفع قسم منهما او اذا لم يدفعها فى مدة ستة أشهر شمسية  
من بعد يوم استحقاق دفعها حسبما ذكر سابقا وكان قد اعطى  
المؤجر المستأجر انذار لا يقل عن شهرين طالبا منه الدفع . او  
اذا ارتكب المستأجر نقضا جوهريا للعهود والشروط التي  
تتضمنها هذه المفاولة والتي يلزم على المستأجر مراعاتها وتنفيذها  
وعجزا عن اصلاح ذلك النقص فى خلال ثلاثة اشهر شمسية من  
بعد استلامه انذارا من المؤجر عندئذ وفى مثل تلك الحالة يصبح  
للمؤجر الحق بان يدخل فى أى وقت شاء الى العقارات والاملاك  
المستأجرة بموجب هذه المفاولة او الى أى قسم منها باسم مجموعها  
ويستردها ويستعيدها ويتمتع بها كأنها له بحالتها الاولى ويشترط

فى ذلك دائماً أن المؤجر سوف لا يعتبر اى نقض يرتكبه المستأجر بموجب نص هذه المادة نقضاً صحيحاً اذا كان ذلك مسبباً عن قوة قاهرة .

٨ — اذا حصل فى أى وقت من الأوقات خلال مدة الايجار الممنوحة بموجب هذه المقاوله ان الأملاك المستأجرة قد خربت او اصبحت غير موافقة مادياً ودائماً لاغراض هذه المقاوله وذلك بسبب حريق او زوبعة او زلزال او طوفان او غارة حربية او شغب متسبب من قوة اخرى لا يمكن مقاومتها عندئذ تصبح هذه المقاوله لاغية باختيار المستأجر فاذا الغيت هذه المقاوله لسبب من الأسباب المذكورة اعلاه فان هذا الالغاء لا يعنى حرمان المؤجر حقه بمطالبة المستأجر دفع اى ايجار او ريع لم يكن قد دفع اليه لغاية تاريخ الالغاء ولا التنازل عن مطالبته باصلاح اى نقض يكون قد ارتكبه المستأجر ولم يصلحه فى المدة المذكورة فى البند ( ب ) من المادة السابعة .

٩ — اذا كانت المعادن اجمالاً او اذا كان اى جزء من الاراضى المؤجرة قد شغلت واستنفذت واذا كان المستأجر يعتبر تلك الاراضى غير مربحة فى أى وقت من الأوقات او اذا لم يكن للمستأجر حاجة بالاراضى المذكورة او بقسم منها عندئذ يكون له الحق بالتنازل عنها بصرف النظر عن المدة الممنوحة له بموجب هذه المقاوله وفى هذه الحالة يعطى المستأجر المؤجر اخطاراً تحريراً قبل ثلاثة اشهر معلناً له عزمه على عمل ذلك وعندئذ يدفع المستأجر الى المؤجر الايجار او الريع المستحق له لغاية تاريخ التنازل وبعد ذلك تسمى جميع التعهدات والشروط المنصوص عليها فيما يختص بالاراضى المتنازل عنها باطله لكن هذا التنازل لا يعنى بان المؤجر سوف لا يكون له الحق بمطالبة المستأجر باصلاح اى نقض يكون قد ارتكبه فيها قبل التنازل عنها اما اذا كان المستأجر تنازل عن جزء من تلك الاراضى فقط فانه يلزم عليه بأن يخطط ويمسح ذلك الجزء ويحضر به خريطة ويقدم جميع ذلك الى المؤجر حين تقديمه له الانذار بالتنازل عنها ثم يجب ربط صور تلك الوثائق الى كل نسخة من نسخ المقاوله وعند ذلك يتحتم تصليح الخريطة الأصلية المربوطة بنسخ المقاوله بموجب تلك التبديلات .



١٠ — عند انتهاء مدة الايجار الممنوح بموجب هذه المقاوله يجب مراعاة ما يأتى فيما يخص بموجودات المستأجر :

أ — تصبح ممتلكات المستأجر غير المنقولة كالطرق وآبار المياه والبنائات للثابته والتركييب الخ مد لك للمؤجر بدون اى مقابل ويصبح المستأجر خاليا من كل مسؤوليه عنها بعد ذلك .

ب — يعرض المستأجر على المؤجر ممتلكاته المنقولة بأسعار معتدلة تساوى مشتري مثلها فى ذلك الوقت ناقصا مبلغا معقولا مقابل استعمالها فاذا لم يقبل المؤجر شرائها فى خلال ثلاثين يوما من بعد عرضها عليه عندئذ يحق للمستأجر نقلها فى أى وقت شاء خلال مدة ستة أشهر بعد عرضها واذا لم ينقلها المستأجر الى نهاية ذلك التاريخ فان ما لم ينقل منها يصبح ملكا للمؤجر بدون مقابل .

١١ — للمستأجر الحق بان ينقل هذا الايجار بعد أخذ موافقة المؤجر الى من يشاء وتصبح فوائده التى كان يحتنيها المستأجر الاول حقا تاما للمستأجر الثانى او لورثائه او لمن ينوب منابه او الى اى شركة او شركات تؤلف خصيصا لاجل نوال استعمال تلك الممتلكات واستثمارها .

١٢ — ان جميع الانذارات التى تقدم بموجب هذه المقاوله من المستأجر الى المؤجر يجب أن تعنون باسم وزير المالية بمكة وكذلك الحال فى الانذارات التى يقدمها المؤجر الى المستأجر يجب أن تعنون باسم وكيل المستأجر المفوض بجدة وتعتبر مبلغة اليه عند وصولها الى مكتبه ويكون الارسال داخل غلافات مسجلة ويبدأ مفعولها من تاريخ تسليمها الى مكتب المرسل اليه .

١٣ — ان التاريخ المعبر فى التوقيت فى هذه المقاوله هو التاريخ الشمسى

١٤ — تكتب هذه المقاوله باللغتين العربية والانكليزية ولسكلا النصين قيمة واعتبار واحد .

١٥ — اذا وقع خلاف او نزاع بين المؤجر والمستأجر حول صيغة او تفسير ما يتعلق بهذه المقاوله او حول الحقوق او التعهدات التى تحويها او حول الحقوق او الواجبات او المسؤوليات المترتبة بموجبها على كلا الطرفين فان ذلك الخلاف او النزاع يحال فى كل حالة من تلك الحالات على التحكيم وتكون طريقة التحكيم

أن يختار الفريقان حكيم لكل فريق حكم واحد والحكمان يختاران وازعا وقبل  
 جراء المحاكمة يجب على كل فريق تعيين حكما له في خلال ثلاثين يوما من تاريخ  
 تسليم الفريق الواحد للآخر انذارا خطيا طالبا منه عمل ذلك . وفي حالة عدم  
 اتفاق الحكيم على تعيين وازع فان الفريقين المتعاقدين يفعلان ذلك وفي حالة  
 عدم اتفاقهما فانهما يطلبان من رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة كي يعين لهما  
 وازعا . ان قرار الحكيم يعتبر نافذا واذا لم يتفقا فقرار الوازع يعد نهائيا .  
 أما مكان المحاكمة فيترك للفريقين الحرية في الاتفاق عليه وفي حال عدم اتفاقهما  
 يكون في لاهاي في هولندية . واشهادا بما ذكر وقع الفريقان ادناه كل بتوقيعه  
 وبصم كل ببصمة خاتمه في اليوم والسنة المبينان اعلاه .

عن نقابة التعدين العربية السعودية	عن الحكومة العربية السعودية
التوقيع	التوقيع

---

# استثمار البترول ومستخرجاته

في

غرب المملكة العربية السعودية

## مرسوم ملكي رقم ٢٠/٥/٦/٥٥

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل الفيصل آل سعود .  
ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاعتماد على الله تعالى ، وبعد الاطلاع على الاتفاقية الموقع عليها في الطائف في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الآخر ١٣٥٥ بين وزير مالىتنا عبدالله سليمان الحمدان وبين مستر ستيفن هامزلى لونغريك ممثل شركة امتيازات النفط المحدودة التي يقع مركزها المسجل في ستي جيت هاوس فزبارى اسكوار بلندن أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى — يرخص لشركة امتياز النفط المحدودة المسجلة في لندن في استثمار البترول ومستخرجاته في القسم الغربي من مملكتنا العربية السعودية ضمن الحدود وبمقتضى الشروط والاحكام الواردة في الاتفاقية الموقع عليها بين وزير مالىتنا وممثل الشركة المذكورة في الطائف في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الآخر ١٣٥٥ .

المادة الثانية — نصادق على الاتفاقية المشار اليها اعلاه والملحقة بمرسومنا هذا ، ونأمر بوضعها موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشر أمرنا هذا .

المادة الثالثة — على وزير مالىتنا تنفيذ احكام هذا المرسوم .  
صدر بقصرنا في الرياض في يوم الخميس الحادى عشر من جمادى الاولى  
١٣٥٥ هجرية م

عبد العزيز

## الاتفاقية

عقدت هذه الاتفاقية في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الآخر سنة الف وثلاثمائة وخمس وخمسين هجرية الموافق لليوم التاسع من شهر يوليو سنة الف وتسعمائة وستة وثلاثين ميلادية بين الفريقين المتعاقدين المقوضين على الأصول وهما صاحب المعالي الشيخ عبدالله السليمان الحمدان وزير مالية المملكة العربية السعودية بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية المسمى فيما يلي بـ (الحكومة) فريقا أولا .

وجناب المستر متيفن هامزلى لونغريك بالنيابة عن شركة امتيازات النفط المحدودة التي يقع مركزها المسجل في ستى جيت هوس - فينز بارى اسكوارد بلندن المسجلة طبقا للقوانين الانكليزية المسمى فيما يلي بـ (الشركة) فريقا ثانيا وقد تم هذا الاتفاق بين الحكومة والشركة على الوجه الآتى :

### — المادة الاولى —

يكون للتعايير المستعملة فيما يلي من هذه الاتفاقية المعاني الآتية :

أ — الزيت بكميات تجارية .

يراد بالكميات التجارية المقدار المستحصل الذي لا يقل عن الفين طن من الزيت يوميا لمدة ثلاثين يوما متتابعة بدون انقطاع من بئر واحدة او من عدة آبار واقعة في دائرة قطرها خمسة وعشرين كيلو متر . على شرط أن يكون هذا الزيت المستحصل (من حيث لزوجته) قابلا للاسالة في أنابيب واذا بدأ الاصدار المنتظم من أى جهة كانت من منطقة الامتياز سواء كان الناتج يوميا الفى طن أو أقل فيعتبر ذلك كميات تجارية

ب — الربع بالنسبة الى الكمية المستخرجة بحساب الطن .

هو المبلغ الذى يجب على الشركة دفعه الى الحكومة كريع عن مجموع الكمية المستخرجة من الزيت بحساب الطن في اى سنة واحدة من السنين .

### ج - اقل الربيع .

هو المبلغ الذى يجب على الشركة دفعه للحكومة كل سنة كاقبل مقدار  
ولو كان الربيع المستحق للحكومة فى تلك السنة بالنسبة الى الكمية  
المستخرجة بحساب الطن اقل من ذلك بعد البدء فى التصدير المنتظم .  
د - التصدير المنتظم .

يراد بالتصدير المنتظم التاريخ الذى تصدر فيه الشركة كمية من  
الزيت تنفق مع الحكومة على اعتبارها تصديراً منتظماً فان لم يتفقا على  
ذلك فيعتبر بدء تاريخ التصدير المنتظم حينما تتم الشركة تصدير اربعة  
مراكب مشحونة من الزيت سواء صدرتها الشركة باوقات متقطعة او  
فى وقت واحد .  
هـ - الطن .

يراد بلفظة طن ما كان وزنه الفين ومائتين واربعين رطلا  
انكليزيا ( باوند )  
و - التاريخ .

ان التاريخ المعتبر فى هذه الاتفاقية هو التاريخ الشمسى .

### المادة الثانية

تمنح الحكومة الشركة بمقتضى هذه الاتفاقية لمدة ستين سنة من تاريخ  
ابرامها وذلك فى المنطقة المحدودة فى المادة الثالثة من هذه الاتفاقية — حقا  
منحصرا فيها دون غيرها للبحث والتنقيب والحفر واستخراج واكتساب الغازات  
الطبيعية والاسفلت والازوكوربت والنفط الخام ومستخرجاتها والمواد المشابهة  
لها . ان هذا الحق لا يتضمن منح انحصار بيع المنتجات الوسخة او المصفاة داخل  
منطقة الامتياز ولا داخل المملكة العربية السعودية .

### المادة الثالثة

آ — ان المساحة التى يشملها حق الانحصار المشار اليه فى المادة الثانية من  
هذه الاتفاقية هى كامل المنطقة الغربية الساحلية من المملكة العربية  
السعودية المحددة كما يأتى :  
تبدأ شمالا من الحدود الشمالية للاراضى التى هى تحت سيادة الحكومة



العربية السعودية ممالي حدود شرق الاردن في الوقت الحاضر وتمتد الى الجنوب بعرض مائة كيلو متر من الشرق الى الغرب الى آخر حدود المملكة العربية السعودية ممالي حدود المملكة اليمنية . وتبدأ غربا من شاطئ البحر الاحمر بما في ذلك المياه الساحلية والجزر البحرية التابعة للمملكة العربية السعودية وتنتهي شرقا على بعد مائة كيلو متر من الساحل المذكور نحو الشرق . ان منطقة الامتياز المشار اليها في هذه المادة قد وضع لها خريطة خاصة وحددت فيها بخط احمر ووقع عليها من الطرفين مع هذه الاتفاقية باعتبارها ملحقا وجزءا متما لها .

ب — ويستثنى من منطقة الامتياز المشار اليها اعلاه ( لاسباب دينية ) منطقة واقعة بين رابغ والليث مؤثر عليها على الخريطة المذكورة في الفقرة السابقة بخط ازرق .

ج — لا يجوز للشركة ان تشغل او تعمل اى عمل في اماكن العبادة والمساجد والمقابر في كافة منطقة الامتياز .

د — اذا ظهر عند التطبيق خطأ في الخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية فان اصلاح ذلك الخطأ يكون بقياس مائة كيلو متر من الساحل الغربى الداخل شرقا .

### المادة الرابعة

آ — توافق الحكومة بموجب هذه الاتفاقية على انه يجوز للشركة ان تنقل الحقوق والتعهدات والفوائد الوارد ذكرها في هذه الاتفاقية الى شركة فرعية منها تحمل رعية الشركة الاساسية ويترتب على هذه الشركة الفرعية والشركة الرئيسية ان تفتح مكتبا في جدة وان يسجل ذلك المكتب في المملكة العربية السعودية طبقا لنظام تسجيل الشركات ب — لا يجوز للشركة الرئيسية أو الفرعية دون سابق موافقة الحكومة

موافقة كتابية ان تتنازل عن هذه الاتفاقية او عن قسم منها لشخص او لشركة او لاي كان واذا ارادت الشركة التنازل عن شيء مما ذكر فعليها ان تستأذن الحكومة وتستحصل على موافقتها فاذا اخلت الشركة بهذا الشرط فالحكومة ان تنذرها وعند تسليم الانذار من الحكومة اليها تسمى هذه الاتفاقية ملغاة وباطلة وبحق للحكومة حينئذ ان تأخذ مجانا وبدون مقابل جميع ممتلكات الشركة في المملكة العربية السعودية بما في ذلك النفط المستنبت الموجود في حوض الادخار وغيره .

### المادة الخامسة

تدفع الشركة للحكومة قيمة هذا الامتياز خلال عشرة ايام بعد ابرام هذه الاتفاقية بمبلغ ثلاثين الف جنيه انكليزى ذهباً ويكون تسليم ذلك الى البنك الذى تعينه الحكومة بلندن ولا يمكن اعادة شىء من هذا المبلغ باى حال من الاحوال ولا استرجاع أى جزء منه .

### المادة السادسة

آ — ان المدة التى ستصرفها الشركة فى الكشف هى اربعة سنوات اعتباراً من تاريخ ابرام هذه الاتفاقية وفى اثناء تلك المدة تقوم الشركة بعمل التحقيقات الجيولوجية وغيرها من الأعمال الحقلية بكل جد ونشاط وتناوب على ذلك الى ان تقرر الحفر أو عدمه .

ب — على الشركة ان تقرر بين الشهر السادس والتاسع من السنة الأخيرة لمدة الاكتشاف فيما اذا كانت قد عازمت على الحفر أو لم تعزم و ان تخبر الحكومة بذلك ان قرار خطياً فاذا كانت الشركة قد قررت عدم الحفر فيعتبر الامتياز ملغياً على الفور . من المفهوم ان للشركة الحق فى البدء بالحفر فى أى وقت كان خلال الأربعة سنوات المذكورة اعلاه .

ج — اذا لغت الشركة هذا الامتياز خلال مدة الكشف أو فى نهايتها يحق لها أن تأخذ جميع أموالها المنقولة .

د — تدفع الشركة للحكومة عن كل سنة من سنوات الكشف ايجاراً سنوياً قدره سبعة آلاف وخمسمائة جنيه انكليزى ذهباً ويكون الدفع خلال الشهر الاول من كل سنة .

ه — اذا أحاجت الشركة الى تمديد مدة الكشف سنة خامسة وقدمت للحكومة طلباً بذلك بين الشهر السادس والتاسع من السنة الرابعة المشار اليها فى الفقرة ( ب ) من هذه المادة وبينت لها اسباباً مقنعة باحتياجها الى ذلك التمديد فان الحكومة لا تعارض فى منح الشركة سنة خامسة بنفس الاجارة السابقة .

### المادة السابعة

بعد مضي مدة الاكتشاف أو حين اتخاذ الشركة قراراً بالحفر فى اثنائها فعليها أن تبدء الحفر حالاً على الصورة الآتية :

آ — تستعمل الشركة في السنة الاولى من البدء في الحفر حافرتين اثنتين على الاقل وتدفع للحكومة ايجاراً سنوياً قدره سبعة آلاف وخمسمائة جنيه انكليزي ذهباً عن تلك السنة .

ب — تستعمل الشركة في السنة الثانية حافرتين اثنتين على الاقل وتدفع للحكومة ايجاراً سنوياً قدره سبعة آلاف وخمسمائة جنيه انكليزي ذهباً عن تلك السنة .

ج — تستعمل الشركة في السنة الثالثة أما حافرتين اثنتين وتدفع ايجاراً قدره عشرة آلاف جنيه انكليزي ذهباً أو تستعمل ثلاثة حافرات وتدفع ايجاراً قدره سبعة آلاف وخمسمائة جنيه ذهباً عن تلك السنة .

د — تستعمل الشركة في السنة الرابعة أما حافرتين اثنتين وتدفع ايجاراً قدره عشرة آلاف جنيه انكليزي ذهباً أو تستعمل ثلاثة حافرات وتدفع ايجاراً قدره سبعة آلاف وخمسمائة جنيه انكليزي ذهباً عن تلك السنة .

هـ — تستعمل الشركة في السنة الخامسة ثلاث حافرات على الاقل وتدفع ايجاراً قدره عشرة آلاف جنيه انكليزي ذهباً عن تلك السنة .

و — في مدة الخمس سنوات التي تلي السنوات الخمس الاولى للحفر تستعمل الشركة ثلاثة حافرات على الاقل وتدفع ايجاراً سنوياً قدره عشرة آلاف جنيه انكليزي ذهباً .

إذا لم تعثر الشركة لاسمح الله على الزيت بكميات تجارية خلال سني الحفر العشرة المذكورة اعلاه فاما أن تتفق الشركة مع الحكومة على تجديد مدة أخرى بشروط جديدة يتفق عليها الطرفان واما أن لا يتفقا وحينئذ يكون للحكومة حق الغاء هذه الاتفاقية .

إذا تقدمت شركة أخرى للحكومة بطلب امتياز في هذه المنطقة المنوه عنها اعلاه بعد الغاء هذه الاتفاقية فان الحكومة ترجع الشركة صاحبة الامتياز الاول على غيرها إذا تساوت الشروط .

ز — إذا ظهر الزيت بكميات تجارية ولم تبدء الشركة بالتصدير المنتظم فانها تدفع في كل سنة من السنتين التي تلي ذلك ايجاراً سنوياً للحكومة قدره عشرة آلاف جنيه انكليزي ذهباً وذلك الى أن يبدأ التصدير المنتظم الذي ينبغي ان لا يتأخر عن سنتين بعد ظهور الزيت بكميات تجارية كما جاء في المادة العاشرة من هذه الاتفاقية .

ح — اذا قررت الشركة الخفر فعليها ان تبلغ الحكومة في خلال ثلاثة سنوات من تاريخ ذلك القرار بالافسام التي ترى تركها من منطقة الامتياز ويجب ان لا يقل ما تمخلى عنه الشركة عن ثلثي مجموع مساحة المنطقة وينبغي ان توضح تلك الاراضى المتخلى عنها بخريطة تقدم للحكومة وسيكون للحكومة مطلق الحرية في التصرف في هذه الاراضى ويحتفظ للشركة بحق المرور والمواصلات ضمن تلك الاراضى .

وفي نهاية الخمس سنوات التالية تتخلى الشركة للحكومة على الاقل عن نصف المساحة التي لم نزل تحت تصرفها وذلك اذا لم تحصل على الزيت بكميات تجارية وفي نهاية عشرة سنوات اضافية تترك الشركة باقى المساحة وتلغى الاتفاقية وذلك اذا لم يعثر على الزيت بكميات تجارية وفي هذه الحالة يحق للشركة ان تنقل كل اموالها المنقولة في خلال ستة اشهر من تاريخ الغاء الاتفاقية وما لم ينقل منها خلال تلك المدة يصير ملكا للحكومة بدون مقابل أما الاموال غير المنقولة فانها تكون ملكا للحكومة بدون مقابل اعتبارا من تاريخ الغاء الاتفاقية .

### المادة الثامنة

أ — تدفع الشركة للحكومة ريعا قدره أربعة شئات ذهبيا عن كل طن يستخرج من فم البئر على ان يترك منه :

١ — المياه والمواد الغريبة .

٢ — كل الكميات التى تلزم للشركة في اعمالها داخل اراضى الامتياز لمصلحة الامتياز فقط .

٣ — كل الكميات التى تقدمها الشركة للحكومة بلا مقابل طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .

ب — اذا كانت الشركة تستخرج وتدخر وتبيع أى نوع من الغازات الطبيعية تدفع الشركة للحكومة ريعا مساويا لثلث ( $\frac{1}{3}$ ) حاصلات المبيع من هذه الغازات الطبيعية ويستثنى من ذلك الغاز الطبيعى الذى قد تستعمله الشركة في مؤسساتها في المشروع .

ج — تدفع الشركة للحكومة الربيع المنصوص عليه في هذه المادة على تسطين في كل ستة اشهر من السنة قسطا واحدا ويكون دفع كرقسط خلال شهرين اعتبارا من تاريخ استحقاقه .

## المادة التاسعة

حين العثور على الزيت بكميات تجارية تقرض الشركة الحكومة مبلغ خمسين ألف جنيه انكليزي ذهباً وبعد مضي سنة واحدة من تاريخ القرض الاول ( اذا لم يكن قد بدأ التصدير المنتظم ) تقرض الشركة الحكومة مبلغاً ثانياً قدره خمسين ألف جنيه انكليزي ذهباً . ان القرض الاول يدفع في خلال الشهر الاول من تاريخ العثور على الزيت بكميات تجارية ويدفع القرض الثاني ( اذا لم يكن بدأ التصدير المنتظم ) خلال الشهر الثالث عشر من تاريخ العثور على الزيت بكميات تجارية .

تدفع الشركة القرضين المشار اليهما الى الحكومة على حساب الربح المستحق لها . ولذلك يكون للشركة الحق في استردادها من الفرق بين الربح المستحق للحكومة بالنسبة للاطنان وبين اقل الربح ولا يحق للشركة استرداد مبالغ القرضين بآية طريقة اخرى ولا تحسب للقرضين المشار اليهما اية فائدة او ربح .

## المادة العاشرة

آ — على الشركة ان تبدأ بالتصدير المنتظم بعد مرور سنتين على الاكثر من تاريخ اكتشاف الزيت بكميات تجارية واعتبارا من تاريخ التصدير المنتظم تبدأ الشركة بدفع اقل ربح للحكومة قدره مائة وخمسين ألف جنيه انكليزي ذهباً في السنة .

ب — اذا نقص مبلغ الربح المستحق للحكومة في اية سنة من السنين بالنسبة لعدد الاطنان المستحقة في تلك السنة عن اقل الربح فان الشركة تدفع اقل الربح كاملاً وتسترد الشركة الفرق بين المبلغين في تلك السنة من المبالغ التي تزيد في السنين المتتالية عن اقل الربح المشترك على الشركة دفعه للحكومة في الفقرة ( آ ) من هذه المادة .

ج — اذا دفعت الشركة القرض الاول — او الثاني كما جاء في المادة التاسعة من هذه الاتفاقية وكان قد بدء التصدير المنتظم قبل انتهاء السنة التي دفع القرض عنها ينظر آ نئذ في الجزء الذي مضى من السنة بين تاريخ الأبتداء بالتصدير المنتظم ونهاية السنة — وينقسم القرض المدفوع لتلك السنة تقسيماً نسبياً — قسم منه الذي سبق تاريخ التصدير المنتظم

يحسب كقرض يسترد كما وصف في المادة التاسعة والقسم الآخر الباقي يعتبر كجزء من الربيع المستحق للحكومة من اصل السنة التي تلى تاريخ الابتداء بالتصدير المنتظم .

د — بما انه من المتفق عليه ان الايجار السنوى المنصوص عليه في هذه الاتفاقية سيدفع لغاية تاريخ التصدير المنتظم وبما انه من المتفق عليه ايضا ان يكون دفع هذا الايجار السنوى مقدما فمن الجائز ان يكون الايجار السنوى الاخير المدفوع قبل تاريخ التصدير المنتظم شاملا مدة متخطية تاريخ التصدير المنتظم هذا وعليه ان كانت هذه المدة تساوى اكثر من خمس ( ٥ ) السنة فان النسبة التي تصيبها من الايجار السنوى يخصم من الربيع المستحق للحكومة .

#### المادة الحادية عشر

تسلم الشركة للحكومة واحدى المائة من الناتج من فم البئر او الآبار لتستعمله الحكومة فى اشغالها العمومية وتنصرف فيه كما تشاء فى مصالحها . وبمضى ثلاث سنوات من تاريخ العثور على الزيت بكميات تجارية يترتب على الشركة ان تسلم الحكومة ثلاثماية الف جالون انكليزى من البنزين النصف ومايتين الف جالون انكليزى من الغاز ( الكاروسين ) النصف سنويا .

اذا نشأت الشركة معملا للتصفية قبل ثلاث سنوات من تاريخ العثور على الزيت بكميات تجارية فانها تسلم الحكومة حينئذ نصف المقادير المذكورة فى هذه المادة من البنزين و الغاز النصف . وفى نهاية اثلاث سنوات تسلم الشركة للحكومة المقدار الكامل المشار اليه اعلاه .

#### المادة الثانية عشر

يحق للحكومة ان تعين مندوبا واحدا ليعمل كوسيط بينها وبين الشركة وتدفع الشركة راتب ذلك المندوب الى الحكومة رأساً بحيث لا يتجاوز هذا الراتب خمماية جنيه انكليزى ذهباً فى السنة .

ويحق للحكومة ايضا ان تعين مفتشاً واحداً اعتباراً من تاريخ البدء فى الحفر على أن تدفع الشركة للحكومة راتب ذلك المفتش بشرط ان لا يزيد مبلغ ذلك الراتب عن خمماية جنيه انكليزى ذهب فى السنة .



تقدم الشركة للمندوب والفتش على حسابها وسائط تنقلاتهم اثناء قيامهم بالاعمال المطلوبة منهم وعلى الشركة أيضا ان تضع عند الطلب رهن اشارتهم موظفا فنيا ليقوم بشرح الاعمال لهم ويزودهم بالمعلومات التي يطلبونها بصورة واضحة ومفهومة .

#### المادة الثالثة عشر

تعهد الحكومة بالمحافظة على الشركة وعلى موظفيها وممتلكاتها . ان شكل تلك المحافظة يبين تفصيلاته بكتب خاصة تتبادل بين الحكومة والشركة وتكون قابلة للتعديل من آن لآخر حسبما تقتضيه الظروف الا في عدد الحرس فالحكومة وحدها حق تعيين عدده اللازم للمحافظة على موظفي الشركة في تنقلاتهم وعلى الشركة ان تافع اجور الحرس المشار اليه راسا للحكومة كما عليها ان تنشئ الابنية وتعد الوسائط اللازمة لذلك كما سينص عليه باتفاق خاص .

#### المادة الرابعة عشر

لا يحق للشركة ان تستخدم ايا كان من غير رعايا الحكومة العربية السعودية ما عدى الموظفين الفنيين والاداريين او الموظفين الآخرين الذين لا يوحدهم من يقوم باعمالهم من رعايا المملكة العربية السعودية . ويجب على الشركة ان تحجز الحكومة كتابيا بطلبها من الموظفين الذين تحتاج اليهم من الخارج مع بيان الوظائف المطلوبين لها فاذا اجابتها الحكومة بعدم امكان تقديم هؤلاء الموظفين فعندئذ يحق للشركة ان تطلبهم من الخارج .

وكذلك للشركة أن تطلب مساعدة الحكومة في اختيار الموظفين والعمال الوطنيين للوظائف والاعمال التي تطلبهم الشركة من أجلها وعلى الحكومة تقديم المساعدات الممكنة لها في ذلك .

ويحق للحكومة أن تطلب من الشركة عدم استخدام اى شخص او اكثر من غير المرغوب فيهم بالنسبة لمصلحة الامن العام او لمصالح الحكومية الاخرى ، وعلى الشركة ان تجيب طلب الحكومة بدون تردد وعلى الشركة ان تعامل الموظفين والعمال الوطنيين طبق العوائد والقوانين الحالية الموجودة الآن والتي ستسن فيما بعد . تقدم الشركة كافة التسهيلات المعقولة في سبيل تمرين وتعليم العمال الوطنيين من أجل ترفيتهم وتحسين مراكزهم في الشركة .

تقوم الشركة بعمل الترتيبات اللازمة لمعالجة مستخدميها أطبياً وصرف الأدوية لهم مجاناً .

### المادة الخامسة عشر

تعهد الشركة بالقيام بجميع أعمالها على وجه عملي وبوسائل فنية ملائمة وتتخذ كافة الاحتياطات للحيلولة دون تمرب الماء الى الطبقات المحتوية على النفط وأن تسد في الوقت المناسب أية حفرة غير منتجة تكون قد حفرتها ثم تركتها وعلى الشركة أن تطلع الحكومة على كلما وصلت اليه اعمال الحفر والنتائج التي تحصلت عليها وتعتبر الحكومة هذه المعلومات سرية .

### المادة السادسة عشر

على الشركة ان تقدم للحكومة صوراً من جميع الخرائط والرسوم ومائر المعلومات التي تحصل عليها سواء اثناء مدة الكشف او اثناء مدة الحفر والاستثمار وتبقى هذه المعلومات سرية لدى الحكومة مدة بقاء هذه الاتفاقية . وكذلك تقدم الشركة على نفقتها للحكومة في نهاية الشهر الثالث من كل سنة تقريراً باللغة العربية يبحث في سائر الاعمال التي قامت بها الشركة ، السنة السابقة على ان تعتبر الحكومة هذا التقرير وثيقة سرية ويخول موظف الحكومة المفوض على الاصول حق الاطلاع في جميع الاوقات الملائمة على الخرائط والسجلات الجيولوجية التي في حوزة الشركة في البلاد العربية السعودية .

### المادة السابعة عشر

مقابل الالتزامات التي اخذتها الشركة على نفسها بموجب هذه الاتفاقية ولقاء الدفعات المطلوبة من الشركة في هذه الاتفاقية تعفى الشركة والم شروع من جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن الميسكس والعوائد والاجور والرسوم ( بما فيها الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات ) من المفهوم ان هذه الميزة لا تشمل مبيع المحصولات في داخل البلاد ولا احتياجات افراد موظفي الشركة الشخصية ولا يجوز للشركة ان تبيع اى شئ في داخل البلاد من الاشياء الواردة لها والتي لم يستحصل عنها رسم جمركي بدون ان تكون قد دفعت اولاً ما يستحق عليها من الرسوم الجمركية ومن المفهوم ان الشركة تدفع الرسوم البلدية التي تقرها الحكومة وتستوفي من العموم .

## المادة الثامنة عشر

على الشركة ان تكيل او وزن او تقيس كما تستخرجه وتحتفظ به من المواد الوارد ذكرها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية على قاعدة توافق عليها الحكومة من حين لآخر ويحق للمراقب المعين من قبل الحكومة القيام بما يلي :

١ — فحص الكيل والوزن والقياس

٢ — فحص المكييل والموازين والمقاييس المستعملة في ذلك واختبارها .

فاذا ظهر عند الفحص والاختبار خلل في احدى هذه الجهيزات فللحكومة حينئذ ان تامر الشركة باصلاح الخلل على نفقتها واذا لم تتمثل امر الحكومة في خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر فللحكومة ان تقوم حينئذ باصلاح الآلة المختصة على ان تسترد نفقة ذلك الاصلاح من الشركة واذا ظهر لدى الفحص الآنف الذكر خلل في آلة من الآلات الآنف الذكر فللحكومة بعد استماع ما تقول له الشركة في هذا الصدد ان تعتبر وجود ذلك الخلل مدة ثلاثة اشهر شمسية قبل اكتشافه او منذ فحص الاداة الاخير متى وقع ذلك الفحص في خلال مدة الثلاثة اشهر الشمسية المذكورة وحينئذ تتم تسوية الريع باعتبار ذلك ومتى ارادت الشركة ان تعدل مكيالا او مقياسا او ميزانا عليها حينئذ ان تمهل الحكومة مدة وافية لكي يتسنى لها ايفاد مندوب منها يحضر ذلك التبديل .

## المادة التاسعة عشر

على الشركة ان تضع حسابات وافية صحيحة بجميع المواد المكيية والموزونة والمقاسة عن النحر الآنف الذكر وجميع المكيات المعفاة من الربع وفق المادة ( الثامنة ) من هذه الاتفاقية . ويحق للمراقب المعين من قبل الحكومة في جميع الاوقات الملائمة ان يطع على دفاتر الشركة الموزونة فيها هذه الحسابات وله الخيار ان ينقل منها ما يشاء . وعلى الشركة ان ترفع على نفقتها الخاصة الى الحكومة في خلال ثلاثة اشهر شمسية بعد ختام كل سنة شمسية خلاصة باللغة العربية من حسابات تلك السنة وبياناً بالمبلغ المستحق للحكومة عن تلك السنة وقتما لاحكام هذه الاتفاقية وعلى الحكومة ان تعتبر هذه الحسابات سرية ما عدى الارقام التي ترى الحكومة ضرورة نشرها .

### المادة العشرون

إذا تأخرت الشركة دفع اى مبالغ مستحق للحكومة وفقا لاحكام هذه الاتفاقية اوجزاء منه بعد انتهاء مدة ثلاثة اشهر من تاريخ استحقاقه يحق للحكومة ان تنذر الشركة بالدفع فى مدة ثلاثين يوما واذا لم تدفع الشركة ما يستحق عليها بعد الانذار فللحكومة ان تلغى هذه الاتفاقية وتمنع اصدار النفط للخارج وتمنع بيعه فى منطقة الامتياز وفى البلاد العربية السعودية .

### المادة الحادية والعشرون

لشركة الحق فى تصدير كل المواد المستخرجة من منطقة الامتياز او بعضها كما ان لها حق بيعها وتصريفها فى اى مكان او بلد لا يكون مع الحكومة فى حرب مع العلم بانه اذا كانت الحكومة فى حاجة لشراء كميات من هذا الناتج فانه لا يحق للشركة ان تباع منه شيئا فى الخارج قبل ان تسد حاجات الحكومة كما انه لا يحق للحكومة او من يعمل باسمها التدخل فى الكيفية التى تدير بها الشركة دفعة عمالها الداخلية الا بما نص عليه فى احكام هذه الاتفاقية .

### المادة الثانية والعشرون

يسمح لمستخدمى الشركة بالدخول الى منطقة الامتياز او مغادرتها وتقديم الحكومة لهؤلاء المستخدمين كل التسهيلات اللازمة لاجل اعمال الشركة المبينة فى هذه الاتفاقية طبقا لنظم الحكومة المحلية .

### المادة الثالثة والعشرون

آ — — يحق للشركة فى سبيل اعمالها المبينة فى هذه الاتفاقية انشاء محطات توليد القوى ومعامل التصفية وخطوط المواسير وصهاريج التخزين وصيانتها وتشغيلها كما يحق لها الحصول على المياه اللازمة بطريق التنقيب والانشاء الطرقات والسكك الحديدية وخطوط الترام والمباني والمرافىء والارصفة ومحطات الزيت والفحم وانارة هذه الاماكن ب — تعفى الشركة من ثمن الحجر والرمل والحصى والجص والجير والصلصال والمياه الممكن الحصول عليها فى منطقة الامتياز بشرط ان لا يضر ذلك بالرى والزراعة ولا يحرم الاراضى والبيوت او موارد سقى المواشى من الماء الكافى الذى يحتاجون اليه وبشرط ان تكون هذه

الاشياء ملكا للحكومة فان كانت ملكا لغير الحكومة فيجب على الشركة تعويض اصحابها قبل ان تستفيد منها .

ج - للحكومة الحق في استعمال وسائل النقل والمواصلات الخاصة بالشركة في اوقات الطوارئ وتدفع الحكومة للشركة الخسائر التي تلحق بها من جراء ذلك الاستعمال سواء كانت تلك الخسائر ناشئة عن خراب في مواصلات الشركة من استعمال الحكومة لها او في اجهزتها . من المفهوم ان الحكومة لا تكون مكففة بتعويض الشركة مبالغ الارباح التخمينية التي يمكن ان تربحها الشركة في خلال مدة استعمال الحكومة هذه الوسائل اما العطل والضرر الذي يصيب مواصلات الشركة بسبب القوة القاهرة فان الحكومة لا تعوضها عنها :

د - من المفهوم ان استعمال الشركة للخطر التلفغرافية والتلفونية والمراكل الاسلسمية والطيارات سيكون موضع اتفاقية خاصة بين الحكومة والشركة وتعد الحكومة بانها تساعد الشركة لتأمين المصالح المطلوبة لها من هذه الاشياء .

#### المادة الرابعة والعشرون

آ - يحق للبواخر التي تحمل بضائع الحكومة ان تستعمل المرافئ التي تنشئها الشركة بشكل لا يعرقل اعمال الشركة او يتعارض مع سلامة اعمالها .

ب - ويجوز ان تستعمل هذه المرافئ بشكل لا يضر مصالح الشركة من قبل البواخر الاخرى . اما شكل ذلك الاستعمال وكيفيته فيكون موضع اتفاقية خاصة بين الحكومة والشركة وقت انشاء تلك المرافئ ويحق للحكومة ان تحصل العوائد والرسوم الجمركية من هذه البواخر ولا يحق للشركة ان تقاضا شيئا من الرسوم عن ذلك .

ج - يحق للشركة ان تستعمل في اعمالها اى مرفأ من مرفأء الحكومة في حدود منطقة الامتياز طبقا للانظمة المحلية غير انه لا يجوز ان يعرقل استعمال المرافئ والمراسى والارصفة والاحواض في حدود منطقة الامتياز المستعملة للمصالح المعتادة .

د — تكون ادارة الجمارك في اية ميناء تنشئها الشركة في يد موظفي الحكومة وتنشئ الشركة بناية مناسبة تستعمل دارا للجمرك وسكنا ملائما لمديره وعلى الشركة ان تدفع للحكومة رواتب موظفي الجمرک او الجمارك في المرافئ التي تنشئها بشرط ان يكون عدد اولئك الموظفين بنسبة عدد موظفي الجمارك المماثلة في مرافئ الحكومة العربية السعودية وان تكون رواتبهم ايضا مماثلة لرواتب امثالهم من موظفي جمارك المرافئ العربية السعودية الاخرى .

هـ — تكون راية الحكومة دون اية راية اخرى هي التي ترفع على منطقة الامتياز وهي التي ترفع على سائر منشآت الشركة .

### المادة الخامسة والعشرون

آ — يحق للشركة استعمال سطح الارض في جميع الاراضى غير المزروعة والمملوكة للحكومة في منطقة الامتياز التي قد تحتاج اليها في اعمالها بدون مقابل ويحق لها بوجه خاص ان تختار منطقة او مناطق من الارض التي ترى انها صالحة لاعمالها مع مراعاة احكام الفقرة (ح) من المادة السابعة من هذه الاتفاقية وذلك لتبنى عليها جهازاو الثقب ومحطات الآلة الرافعة وسعامل تصفية الزيت والمخازن واعمار الشحن واية آلات اخرى لازمة لاعمالها.

ب — اما الاراضى التي تحتاج لما الشركة في منطقة الامتياز وهي معمورة زارعة او غيرها وكانت مملوكة للحكومة فعلى الشركة ان تدفع للحكومة أجارة المثل لتلك الاراضى .

ج — يجوز للشركة ان تستأجر لاعمالها اية اراضى او منازل او مبان مملوكة لاهلين على ان يكون ذلك برضاء اصحابها وبالاتفاق معهم غير ان شروط الايجار يجب الاتجاوز الشروط المتبعة عادة في الاحياء الموجودة فيها مثل تلك الممتلكات مع زيادة معقولة كعشرين في المائة تقريبا وفي حالة وجود اذنى صعوبة في استحصال مثل تلك الحقوق السطحية من اصحابها فان الحكومة تساعد الشركة على نوال مطلوبها على الاساس المذكور في هذه الفقرة .



## المادة السادسة والعشرون

يحق للشركة ان تشتري باسعار السوق الوقود والماء والطعام وادوات البناء والتركيب ومهمات اخرى من كل نوع متعلقة باعمالها المبينة في هذه الاتفاقية

## المادة السابعة والعشرون

آ — لا يجوز للشركة ان تستورد اسلحة على اختلاف انواعها واذا استوردت شيئا منها فللحكومة الحق في مصادرتها ومعاقبة الفاعل بما تقضى به الانظمة والقوانين المحلية ويجوز لموظفي الشركة بان يستوردو سلاح الصيد طبقا لنظام سلاح الصيد كما انه لا يجوز للشركة ان تقيم من تلقاء نفسها اية معاقل او مبان حربية واذا احدثت اى شيء من هذا القبيل فللحكومة الحق في ان تدمرها وتعاقب فاعلها .

ب — واذا رأت الحكومة لزوما لانشاء معاقل للمحافظة على مؤسسات الشركة فتنبنى تلك المعاقل بمعرفة الحكومة على حساب الشركة وتتنولى الحكومة ادارة تلك المعاقل من قبل جندها وقوادها على حساب الشركة . من المفهوم ايضا ان تجهيز المعاقل والحرس بوسائل المحافظة من الاسلحة وتوابعها يكون احضارها من قبل الحكومة على حساب الشركة ايضا

## المادة الثامنة والعشرون

آ — لا يجوز للشركة او لاي موظف في خدمتها ان يتدخل في سياسة الحكومة او في شؤون رعاياها .

ب — لا يجوز للشركة ان تاتى باى عمل او تسبب في الاتيان باى عمل من شأنه مخالفة او تحقير الحقوق والامتيازات والسيادة التى للحكومة فاذا ثبت ان ايا من موظفيها ارتكب مثل هذا العمل فان للحكومة حق معاقبته طبقا للانظمة المحلية وطرده من البلاد اذا ارادت ذلك .

ج — يخضع سائر موظفي الشركة في كافة معاملاتهم للنظامات المحلية .

## المادة التاسعة والعشرون

يحق للشركة ان تنهى هذه الاتفاقية في اى وقت شاءت وذلك بان تعطى الحكومة اخطارا خطيا او برقيا قبل ثلاثة اشهر من عملها هذا على ان يؤكد الاخطار بالتلغراف

بتحرير وحين انتهاء هذه الاتفاقية بواسطة تقديم الانذار المذكور او بواسطة  
اى باعث آخر مافض عليه في هذه الاتفاقية تصبح كلا من الحكومة والشركة بعد  
ذلك غير مقيد باى التزامات أخرى بموجب هذه الاتفاقية عدى ما يأتى :

١ — على الشركة ان تدفع كل المبالغ المستحقة عليها للحكومة طبقا لهذه  
الاتفاقية لغاية التاريخ الذى تكون قد انتهت فيه فعلا .

٢ — تصبح ممتلكات الشركة غير المنقولة كالطرق وآبار المياه والزيوت  
مع مواسيرها والمباني الثابتة والانشاءآت والتراكيب وما شاكل ذلك  
ملكاً مجانياً للحكومة .

٣ — اذا أعطى الانذار المشار اليه للحكومة بعد ثلاثين سنة من تاريخ  
التوقيع على هذه الاتفاقية او الفى هذا الاتفاق باى سبب كان بعد  
الثلاثين السنة المذكورة تصبح عندئذ كل الممتلكات التى للشركة المنقولة  
منها وغير المنقولة ملكاً للحكومة بدون مقابل .

٤ — أما اذا وقع الانذار المذكور قبل ثلاثين سنة فان الممتلكات المنقولة  
تعرض على الحكومة لشراؤها باسعار يتفق عليها مع الشركة فاذا لم ترغب  
الحكومة شراؤها يطلب آئذ من الشركة نقلها فى مدة لا تزيد عن ستة أشهر  
واذا لم تنقلها فى المدة المذكورة تصير ملكاً للحكومة بدون مقابل .

### المادة الثلاثون

عند انتهاء هذه الاتفاقية فى ختام مدة السنتين عاما المنصوص عليها فى المادة  
الثانية من هذه الاتفاقية وبعد ختام اى تجديد او تمديد لاية مدة تسلم الشركة  
للحكومة مجانياً كل ممتلكات الشركة المنقولة والثابتة الموجودة فى منطقة الامتياز  
وتسلم لها أيضا جميع الآبار والنقوب فى وقت نهاية الاتفاقية فى حالة صلاحة .

### المادة الحادية والثلاثون

مع عدم الاخلال بنصوص المادة الرابعة والثلاثون من هذه الاتفاقية يكون  
للحكومة الحق فى إنهاؤها هذه الاتفاقية والاستيلاء بدون مقابل على سائر ممتلكات  
الشركة فى منطقة الامتياز فى الحالين الآتيين :

آ — اذا عجزت الشركة عن تسديداية دفعة من الدفعات المنصوص عليها  
فى هذه الاتفاقية فى خلال ستة اشهر من استحقاقها .

ب — اذا قصرت الشركة او أخلت بحكم أصدرته هيئة التحكيم المشار اليها في المادة السادسة والثلاثون من هذه الاتفاقية .

### المادة الثانية والثلاثون

آ — لا شيء من نصوص هذه الاتفاقية — بشرط مراعاة الفقرة (ح) من المادة السابعة من هذه الاتفاقية — يحدد باى حال حق الحكومة ضمن منطقة الامتياز فى منح فريق آخر امتيازات أو تصاريح لأجل مواد خلاف المواد المحددة فى المادة الثانية من هذه الاتفاقية بشرط ان لا يترتب على ذلك أى ضرر لأعمال ومصالح الشركة .

ب — اذا منحت الحكومة فى أى تاريخ بلى تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية لأى فريق آخر امتيازات او تصاريح طبقا للفقرة السابقة فالحكومة تتعهد بان تجعل هذه الامتيازات تحتوى على شروط تلزم اصحابها بان يمتنعوا عن اتلاف او عرقلة ممتلكات أو اعمال ومصالح الشركة أو التدخل فيها .

ج — وعلى الشركة ان تبلغ الحكومة عن رواسب المواد المعدنية كالذهب والفضة والنحاس الاحمر والرصاص والبوتاس والكبريت والملح أو ما شاكلها من المعادن التى قد تكتشفها الشركة وللحكومة الحق المطلق فى منح امتيازات خاصة بها لأى جهة تريدها .

د — اذا عثرت الشركة على شئ من الآثار القديمة اثناء تفتيشها وتحرياتهما فعلى الشركة ان تحافظ على تلك الآثار محافظة تامة وان تنجز الحكومة عنها بأسرع وقت ممكن لتزى الحكومة رأيها فيها .

هـ — وعلى الشركة ان تعطى التعليمات اللازمة الى خبراءها الفنيين فى علم طبقات الارض بان يخطروها عن اية بقعة من الارض يكونو قد توسموا احتمال اخراج مياه عذبة منها بعد ثقبها وعن موقعها وتعمدهم كى يضعوا عليها علامة يستدل بها على تلك البقعة وتتعهد الشركة بان توالى اعلام الحكومة على التقارير التى من هذا القبيل وعن مواقع الارض او الاراضى المشار اليها فى تلك التقارير .

### المادة الثالثة والثلاثون

تحفظ الحكومة لنفسها الحق بالتصریح لاية شركة تعمل خارج منطقة الامتياز بان تمده خطوط انابيب لنقل الزيت عبر هذه المنطقة الى الشاطئ على شرط أن الشركة او الشركات التي يعطى لها مثل هذا التصریح لا تباشره على وجه يتعارض مع اعمال هذه الشركة في الاماكن التي تعمل فيها .

### المادة الرابعة والثلاثون

ان عدم تنفيذ الشركة لای شرط من شروط هذه الاتفاقية لا يعطى الحكومة حقاً ضد الشركة ولا يعتبر نقضاً لهذه الاتفاقية اذا كان ذلك ناشئاً بسبب قوة قاهرة وينبغي في هذه الحالة ان تمده مدة الامتياز بقدر الوقت الذي يمضي في اصلاح الخراب الذي حدث بسبب القوة القاهرة المشار اليها والقوة القاهرة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية هي العمل الاهلي . الحرب . العصيان . الشغب . الاضطراب المدني . المد والجزر . العاصفة . موج المد والجزر . الفيضان الصاعقة . الانفجار . الحريق . الزلزال او اية حوادث اخرى لا يكون في مقدور الشركة تلافيها أو التغلب عليها .

### المادة الخامسة والثلاثون

لا يجوز للحكومة باى تشريع عام او خاص او باجراءات ادارية او باى عمل آخر مهما كان ان تبطل العمل بهذه الاتفاقية الا في الاحوال المنصوص عليها صراحة في هذه الاتفاقية ولا يجوز للحكومة او الشركة اجراء تغيير في نصوص هذه الاتفاقية الا في حالة اتفاق مشترك لتأمين الفائدة المشتركة بين الحكومة والشركة

### المادة السادسة والثلاثون

اذا نشأ شك او اشكال او خلاف بين الحكومة والشركة في تفسير هذه الاتفاقية او تنفيذها او تفسير شىء منها او تنفيذها او فيما له علاقة بها وفي حقوق احد الفريقين او تبعاته فمعجز الفريقان عن الاتفاق على تسوية ذلك بطريقة اخرى تحال القضية الى حكمين اثنين يختار كل فريق واحدا منهما وعلى وازع يختاره الحكماء قبل الشروع في التحكيم ويعين كل فريق حكمه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب الفريق الآخر ذلك كتابة . و اذا عجز الحكماء عن الاتفاق على تعيين الوازع فعلى الحكومة والشركة حينئذ ان يعينا وازعا بالاتفاق

واذا عجزتا عن الاتفاق فيما بينهما عليهما ان يطلبتا من رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة ان يعين وزعا ويعتبر حكم الحكمان في القضية باثباتا اما اذا لم يتفقا بينهما في الرأي فيعتبر حكم الوازع في القضية نهائيا اما مكان التحكيم فيتفق عليه الفريقان. واذا عجزا عن الاتفاق على ذلك فيكون في لاهاي بهولندا .

#### المادة السابعة والثلاثون

على الشركة ان تدفع المبالغ المستحقة عليها للحكومة طبقا لهذه الاتفاقية لحساب الحكومة في مصرف تختاره الحكومة من وقت لآخر ويعتبر الايصال المأخوذ من المصرف لقاء هذه المبالغ مخالصة تامة في يد الشركة عن المبلغ المدون في ايصال المصرف .

#### المادة الثامنة والثلاثون

يترتب على كل خرق في احكام هذه الاتفاقية عقوبة مالية تنعين باتفاق الطرفين. أووفقا للمادة السادسة والثلاثون من هذه الاتفاقية ويستثنى من ذلك ما يناقض هذه المادة من احكام المواد المختصة .

#### المادة التاسعة والثلاثون

اذا قصرت الشركة عن اعلان اكتشاف الزيت بكميات تجارية في وقته فان التاريخ الذي سيحسب انه صار اكتشاف الزيت فيه بكميات تجارية سيكون التاريخ الذي يثبت فيه للحكومة ان الشركة قد اكملت فيه حفر بئر واحدة او ابار متعددة واختبرتها فوجدتها قادرة على اخراج كميات تجارية حسبما جاء في الفقرة (آ) من المادة الاولى وفي هذه الحالة تكون الشركة عرضة لتحمل العطل والضرر الذي ينشأ للحكومة من جراء ذلك التقصير .

#### المادة الاربعون

ان الدفعات التي تستحق للحكومة عند الشركة بموجب هذه الاتفاقية اذا لم تتمكن الشركة من دفعها ذهبيا يجوز لها ان تدفع للحكومة مقابلاها بالعملة الاسترلينية بحسب سعر القطع يوم الدفع .

#### المادة الحادية والاربعون

بعد توقيع هذه الاتفاقية من قبل الفريقين المتعاقدين في البلاد العربية السعودية على ثلاث نسخ بالنص العربي وثلاث نسخ بالنص الانكليزي سيحمل

مندوب الشركة معه الى لندن أربعة نسخ نسختين منها عربى ونسختين انكليزى  
 لابراما من قبل الشركة فى مركزها الرئيسى بلندن على الاصول وعند ابرام  
 الشركة لهذه الاتفاقية تبرق الشركة للحكومة بذلك وتسلم فى الوقت نفسه نسخة  
 مبرمة من النص العربى ونسخة مبرمة من النص الانجليزى الى وزير الحكومة  
 العربية السعودية بلندن وعند استلام الحكومة بريقة من الشركة بالابرام  
 تستصدر الحكومة مرسوما ملكيا لابراما من قبلها وتخبر الحكومة الشركة بذلك  
 برقيا وفى نفس الوقت تنشر الحكومة ذلك المرسوم فى البلاد العربية السعودية  
 بالطريقة المعتادة اذا لم تعلم الشركة الحكومة لابراما هذه الاتفاقية خلال عشرين  
 يوما من تاريخ وصولها الى لندن تسمى هذه الاتفاقية ملغية وباطلة .

#### المادة الثانية والأربعون

حررت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانجليزية ولكليهما قيمة واحدة  
 وعلى ذلك قد تم التوقيع من قبل الفريقين فى اليوم والشهر والسنة المبينة ازاء  
 توقيعهما أو من الله التوفيق .

بالنيابة عن شركة امتيازات النفط المحدودة      بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية

المدير العام

وزير المالية

٩ يوليو ١٩٣٦

١٩ ربيع الثانى ١٣٥٥

مختوم :

فالح ابراهيم

يوسف يسين



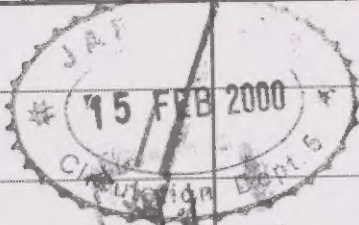
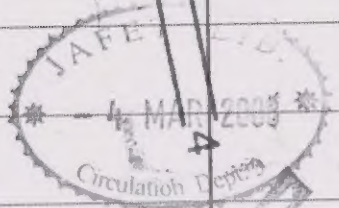
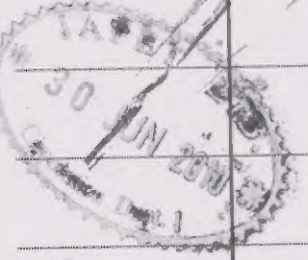
## جدول الخطأ والصواب

صواب	خطأ	تفصيل	صواب	خطأ	تفصيل
الى قرية	لقرية	٢٥٣٩	اي غاز طبيعي	أى غازط	١٠١٠
اواربعة شلنات	اربعة شلنات	١٣٤١	ستتخذها	تستخدمها	٢٢١٢
فى داخل	فى داخل	١١٤٢	القرار	المقرر	٦١٧
تقضى به	تقتضيه	١٠٤٤	عشرين من المائة	عشرين فى المائة	٢١٨
فالنقابة	فان النقابة	٢١٤٤	مدد الارقات	مدة الاوقات	٣١٨
تقوم بها	تقوم فيها	٢٤٥	حق افضلية الشركة	حق الافضالية للشركة	١٤٢١
أو الشركة	والشركة	٢٠٦٥	او بخلاف	او خلاف	٧٢٩
جنیه انجليزى ذهبا	جنیه ذهبا	٩٦٧	آخر او آخرين	افراد آخرين	١٤٣٠
الحكومة	لحكومة	١٣٧٠	ترقى	امتيازات	٢٣٢٢
وبجميع	وجميع	١٩٧٣	تعيد للحكومة	تعيد الحكومة	١٩٣٤
بزراعة	بزراعة	١٩٧٦	ينتجه	منتجه	٧٣٥
تصبح	اصبح	١١٧٨	والمحدد	والمحدود	٥٣٦
ولا يعتبر	لا يعتبر	٨٨٠	لغاية	بالغاية	٢٤٣٩





# DATE DUE

341.253:A65iA:c.1

السعودية. معاهدات، الخ

اتفاقيات شركات استثمار البترول ومس

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01019830



AMERICAN  
UNIVERSITY OF BEIRUT



